جامعة الشارقة
UNIVERSITY OF SHARJAH

مجلة جامعة الشارقة

مجلة علمية محكمة

للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية

المجلد 20، العدد 4
جمادى الثاني 1445هـ / ديسمبر 2023م

الترقيم الدولي المعياري للدوريات 2616-7166

https//:doi.org/10.36394/jsis.v20.i4.12

نظرة في إشكالات تفسير ابن عباس من خلال نماذج من مروياته

إلهام مبروك[1]

نايل ممدوح أبوزيد[2]

تاريخ الاستلام: 24-06-2021 **تاريخ القبول: 12-09-2021**

ملخص البحث:

إن مكانة ابن عباس في التفسير جعلت من مروياته الكثيرة مادة أثرية أساسية في التفسير إلا أنه قد شابها الضعيف والمختلق، واعترى عددا منها شيء من الغرابة مما دفع بكثير من الباحثين إلى اطِّراحها، وعدِّها في قسم الدخيل إما لعدم ثبوتها، أو لكونها من الإسرائيليات. وجاءت هذه الدراسة لتتلمس المنهج العلمي السليم في التعامل مع تلك المرويات والحكم عليها، ولتكشف عن أسس ذلك المنهج.

ولأجل ذلك تم تناول نموذجين من مرويات ابن عباس، ومحاكمتهما إلى أسس النقد العلمي المتعارف عليه بين العلماء بعيدا عن نزعات الرأي أو الذوق.

وشملت الدراسة جانب السند، وجانب المتن كما تضمنت تحريرا للمنهجية العلمية في دراسة التراث المأثورفي ضوء كلام العلماء وتوجيهاتهم.

الكلمات الدالة: التفسير المأثور، النقد، الإسرائيليات، المنهج العلمي.

(1) كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – جامعة الشارقة (الشارقة – الإمارات العربية المتحدة)
ilhamysara@gmail.com

(2) كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – جامعة الشارقة (الشارقة – الإمارات العربية المتحدة)

المقدمة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا مزيدًا. أما بعد: فقد خلَّف علماء التفسير من الصحابة -رضوان الله عليهم - تراثًا تفسيريًّا غنيًّا قام بنشره تلاميذهم من التابعين، وحمل الرايةَ من بعدهم أتباعُهم فعُنوا بالتفسير وتخصَّص بعضهم فيه دون سائر العلوم حتى قُبلت روايته في التفسير، واعتمدت رغم ضعف بعضهم من حيث الحفظ والاهتمام بأحاديث الأحكام وما ذلك إلا لعنايتهم البالغة بهذا الفن[1].

وتعددت مصادر التفسيرلدى الصحابة[2] فقد تلقوا مادته إما من النبي صلى الله عليه وسلم أو من أكابر العلماء من أصحابهم فعرفوا تفسيرالقرآن وأسباب نزوله، وفضائله وأمثاله، وأحكامه وأقسامه، وغريبه ومعربه، وبينوا المحكم من المتشابه، والناسخ والمنسوخ، والعموم من الخصوص، والمفصل من المجمل، والمقدم من المؤخر، والمطلق من المقيد"[3]

---

(1) كمقاتل بن سليمان(150 ه) فهو من أعلام المفسرين وإن كان متروك الحديث.

قال الذهبي في معرض ترجمته لمقاتل بن حيان: "فأما مقاتل بن سليمان المفسر فكان في هذا الوقت (أي في زمن مقاتل بن حيان) وهو متروك الحديث وقد لطخ بالتجسيم مع أنه كان من أوعية العلم بحرا في التفسير" الذهبي، محمد بن أحمد، شمس الدين، **تذكرة الحفاظ**، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط1، 1419هـ- 1998م، 1/131

وترجم له الذهبي ووصفه بأنه كبير المفسرين، على ضعفه البين، وأنه نسب إلى رأي خبيث ثم ذكر أن تركه محل إجماع.

ينظر: الذهبي، محمد بن أحمد، شمس الدين، **سير أعلام النبلاء**، تح: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط3 ، 1405 هـ / 1985 م، 7/201-202

ولقد أنصف ابن تيمية مقاتلَ بنَ سليمان حين شككك في صحة ما ينسب إليه من أقوال عظيمة في التجسيم وشهد له بالضلاعة في علم التفسير فقال :" وقد قال الشافعي: من أراد التفسير فهو عيال على مقاتل، ومن أراد الفقه فهو عيال على أبي حنيفة. ومقاتل بن سليمان وإن لم يكن ممن يحتج به في الحديث -بخلاف مقاتل بن حيان فإنه ثقة- لكن لا ريب في علمه في التفسير وغيره واطلاعه، كما أن أبا حنيفة وإن كان الناس خالفوه في أشياء وأنكروها عليه، فلا يستريب أحد في فقهه وفهمه وعلمه، وقد نقلوا عنه أشياء يقصدون بها الشناعة عليه، وهي كذب عليه قطعاً، مثل مسألة الخنزير البري ونحوها، وما يبعد أن يكون النقل عن مقاتل من هذا الباب" ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، **منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية**، تح: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط1، 1406 هـ - 1986 م ، 2/619-620

(2) يطلب تفصيل المصادر النقلية للتفسير: د.الطيار، مساعد بن سليمان، التفسير اللغوي للقرآن الكريم، دار ابن الجوزي، ط1، ، 1432هـ، ص 61-63

(3) يعرف ذلك من تتبع التفسير المأثور فإن فيه أمثلة لكل مصدر من المصادر المذكورة، وعمدة الصحابة في ذلك إما النقل أو الاجتهاد والاستنباط كما بينه ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم ـ مقدمة في أصول التفسير، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان الطبعة: 1490هـ/ 1980م ، ص11

كما كان لهم من الاستنباطات بناء على علمهم بوجوه اللغة، وما منَّ الله عليهم من الحكمة والحلم والعلم مما شكل لديهم ملكةً أهَّلتهم لحلِّ كثير من الإشكالات في التفسير، ويُعرف ذلك من خلال البيان الشافي والعلم العظيم الذي أسفرت عنه اجتهاداتُهم.

ولذلك لم يسع العقلانيّون من متأخري المفسرين كالزمخشري والرّازي إلا ذكرُ أقوال السلف في معرض استدلالاتِهم العقليَّة وتحليلاتهم اللفظية في إشارة غير مباشرة إلى أن التفسيرَ أساسُه المأثورُ من أقوال السلف وإن نحا المفسر منحى التفسير بالرأي، وتفاوت أخذُه من المأثور.

ومع ذلك فإن سبرَ تلك المرويات والتأكُّدَ من صحة نقلها مطلوبٌ فضلا عن دراستها وتقليب النظر فيها ذلك أن كثيرا من تفاسير الصحابة والتابعين طرحت إشكالاتٍ عند المفسر خاصة تلك التي تنبني على الاجتهاد والاستدلال

ولذلك نجد علماء التفسير بالمأثور كالطبري نظر إليها بعين التفحص وعمد إلى توجيهها بدلا من ردها واطراحها؛ ولعلماء المأثور في ذلك اعتبارات فهم ينطلقون من قواعد متينة ونهج رصين في التعامل مع تلك المرويات[1].

ولعل هذا يستدعي إعادة النظر في اتجاه بعض الدراسات المعاصرة التي تعاملت مع كثير من مرويات السلف التي طرحت إشكالات بمبدأ النقد العجل[2] بناء على توهم المعارضة أوالمدافعة لأصول الدين مما أدى إلى نبذ أقوال مأثورة لها حظها من الاعتبار.

وعليه وجب أن تتجه الهِممُ إلى النقد البناء المتوازن للمرويات الأثرية بناءً على نهج علمي وبعيدًا عن الذوق والنزعات المذهبية أوالنظريات العلمية الكونية التي لم تنضج بعد، كما يتوجب التؤدة والرَويَّة في النقد فلا تُغفل الأسس والاعتبارات التي ذكرها العلماء في التعامل مع تفاسير السلف، وذلك حتى لا تضعف الثقةُ بالمأثور، وحتى يكون النقدُ قائما

وللوقوف على أمثلة التتفسير المأثور الثابتة بأسانيد صحيحة أو معتبرة عند أهل التفسير ينظر: حكمت ياسين، **موسوعة الصحيح المسبور من التفسير بالمأثور**، دار المآثر للنشر والتوزيع والطباعة- المدينة النبوية ط1 ، 1420 هـ - 1999 م، (1/ 5).

(1) ذكرت هذه القواعد في مقدمات التفاسير، وكتب علوم القرآن، في ثنايا التفسير أيضا.
ينظر : مساعد الطيار، **فصول في أصول التفسير**، دار ابن الجوزي، ط2، 1423هـ
خالد السبت، **المختصر في قواعد التفسير**، دار ابن القيم- دار ابن عفان، ط1 1426هـ/ 2005
مساعد الطيار، **شرح مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية**، دار ابن الجوزي، ط2، 1428 هـ

(2) يقوم النقد العلمي على البحث في المعطيات قبل النظر في النتائج وإذا تخطى الناقد المعطيات واكتفى بالحكم على النتائج فإنه حينئذ يكون قد استعجل الحكم، ولم يعط الدراسة حقها ولذلك فإن النتيجة التي يتوصل إليها لا تتصف بالموضوعية لافتقارها إلى أدوات المنهج العلمي .

على منهج علمي تعارف عليه الراسخون في العلم؛ وذلك في الأقوال التي يظهر فيها بعض التدافع خاصة، هذا بعد التأكد من صحة المروي

وبناء على ما ذكر عرضت في هذا المبحث نماذجَ من مرويات ابن عباس في التفسير مما قد يُشكِل أومما طُرِحت الإيرادات عليها من جهة سندها ثمَّ متنها، وأجبت عن تلك الإيرادات ما أمكنني ذلك

هذا وإنَّ مروياتِ ابن عباس رضي الله عنهما ينبغي أن تحاط بمزيد من العناية والاهتمام؛ وذلك لأسباب منها:

الأول: أنه لم يكن إماما في التفسير فحسب بل انتهت إليه الرئاسة في هذا الفن؛ فهو ترجمان القرآن بشهادة رسولِ الله -صلى الله عليه وسلم-[1]، وقد تتلمذ في القراءات والتفسير على الفاروق عمر، وعلي بن أبي طالب، وأبي بن كعب، وعبد الله ابن مسعود، وزيد بن ثابت رضي الله عنهم جميعا وغيرهم[2]

وهؤلاء كانوا أئمة في التفسير والقراءات بلا منازع.

هذا بالإضافة إلى متابعته لرسول الله -صلى الله عليه وسلم- في البيت والمسجد وفي كلِّ مكان، وتأخر الزمان به كان عاملا في أخذ الناس عنه حتى أضحى أشهرَ من نُقل عنه تفسير القرآن العظيم

الثاني: أنه قد كثر عليه الدَّسُّ والوضْع فاختلط صحيحُ مروياته بضعيفها مما أوجب مزيدا من التفحص حتى نستبعد جميع ما نسب إليه من التفاسير التي لم تصدر عنه في الواقع

---

(1) عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: دَعَا لِي رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِخَيْرٍ كَثِيرٍ وَقَالَ: «نِعْمَ تُرْجُمَانُ الْقُرْآنِ أَنْتَ» أبو نعيم الأصبهاني، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، السعادة - بجوار محافظة مصر، 1394هـ - 1974م ، 316/1

(2) عَنْ أَبِي سَلَمَةَ الْحَضْرَمِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: كُنْتُ أَلْزَمُ الْأَكَابِرَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ، فَأَسْأَلُهُمْ عَنْ مَغَازِي رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَا نَزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ فِي ذَلِكَ، وَكُنْتُ لَا آتِي أَحَدًا مِنْهُمْ إِلَّا سُرَّ بِإِتْيَانِي لِقُرْبِي مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَجَعَلْتُ أَسْأَلُ أُبَيَّ بْنَ كَعْبٍ يَوْمًا - وَكَانَ مِنَ الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ - عَمَّا نَزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ بِالْمَدِينَةِ. فَقَالَ: نَزَلَ سَبْعٌ وَعِشْرُونَ سُورَةً وَسَائِرُهَا بِمَكَّةَ.

قَالَ أَحْمَدُ: عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ،، عَنْ مَعْمَرٍ، قَالَ: عَامَّةُ عِلْمِ ابْنِ عَبَّاسٍ مِنْ ثَلَاثَةٍ مِنْ عُمَرَ، وَعَلِيٍّ، وَأُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ.

وَقَالَ طَاوُسٌ: عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: إِنْ كُنْتُ لَأَسْأَلُ عَنِ الْأَمْرِ الْوَاحِدِ ثَلَاثِينَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. ابن كثير، إسماعيل بن عمر، **البداية والنهاية**، عبد الله التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1، 1418 هـ - 1997 م ، 1424هـ / 2003م ، 88-12/87

"وَقَالَ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوَيْهِ: إِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ ; لِأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ كَانَ قَدْ أَخَذَ مَا عِنْدَ عَلِيٍّ مِنَ التَّفْسِيرِ، وَضَمَّ إِلَى ذَلِكَ مَا أَخَذَهُ عَنْ أَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرَ، وَعُثْمَانَ، وَأُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ، وَغَيْرِهِمْ مِنْ كِبَارِ الصَّحَابَةِ." **المصدر نفسه**، 12/100

الثالث: أن الرواية عن ابن عباس على كثرتها مختلفةُ الدرجات لاختلاف الرواة عنه فرغم أنه من أكثر الصحابة تفسيراً إلا أن طرق التفسير عنه ليست على درجة واحدة مما يستدعي النظر في أسانيد التفسير فنقبل ما قبله العلماء، ونرد ما لم يقبلوه وذلك قبل الخوض في دراسة ما نسب إليه من أقوال

وقد رتب العلماء مرويات ابن عباس بحسب جودتها[1] فرشحوا للرتبة الأولى طريق علي بن أبي طلحة الهاشمي[2] عنه وقد كانت له بمصر صحيفة يروي منها "لو رحل رجل فيها إليها قاصداً ما كان كثيراً "[3] ، ولذلك اعتمد عليها البخاري في صحيحه كثيراً فيما يعلق عن ابن عباس[4] ولا يقدح في هذه الطريق إجماع الحفاظ بأن ابن أبي طلحة لم يسمع من ابن عباس التفسير وإنّما أخذه عن مجاهد أو سعيد بن جبير ما دامت الواسطة من الثقات المعروفين[5].

وكثيرا ما اعتمد على هذه الطريق ابن جرير الطبرى، وابن أبى حاتم، وابن المنذر ومسلم صاحب الصحيح وأصحاب السنن جميعاً يحتجون بعلىّ بن أبى طلحة[6].

ومن جيِّد الطرق عن ابن عباس طريق قيس بن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عنه، وهذه الطريق صحيحة على شرط الشيخين

وكذا طريق ابن إسحاق عن محمد بن أبي محمد مولى آل زيد بن ثابت عن عكرمة، أو سعيد بن جبير عنه هكذا بالترديد[7]، وهي طريق جيدة إسنادها حسن[8] وقد أخرج منها ابن جرير وابن أبي حاتم كثيراً

---

(1) ينظر: جلال الدين السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، محمد إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط: 1394هـ/ 1974 م ، 4/237-239 وينظر تفاصيل تلك الطرق محمد حسين الذهبي، التفسير والمفسرون، مكتبة وهبة القاهرة، 1/ 58-62

(2) علي ابن أبي طلحة سالم مولى بني العباس سكن حمص أرسل عن ابن عباس ولم يره من السادسة صدوق قد يخطىء مات سنة ثلاث وأربعين" ابن حجرالعسقلاني، تقريب التهذيب، محمد عوامة الناشر: دار الرشيد – سوريا، ط1، 1406 - 1986

(3) كما قال الإمام أحمد. أبو جعفر النَّحَّاس، الناسخ والمنسوخ ، د. محمد عبد السلام محمد، مكتبة الفلاح - الكويت ط1، 1408 ه

(4) أحمد بن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري دار المعرفة - بيروت، 1379 ه ، 8/439

(5) المصدر نفسه.

(6) االذهبي، التفسير والمفسرون ، 1/58

(7) قال ابن حجر: "هكذا بالشك ولا يضر لكونه يدور على ثقة" ابن حجر العسقلاني، العجاب في بيان الأسباب، عبد الحكيم محمد الأنيس، دار ابن الجوزي، 1/206

(8) السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، 4/2239

أما أوهى الطرق عنه[1]:

- طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس وَكَثِيرًا مَا يُخَرِّجُ مِنْهَا الثَّعْلَبِيُّ وَالْوَاحِدِيُّ
- طريق محمد بن مروان السدي الصغير عن الكلبي عن أبي صالح
- طريق الضحّاك بن مُزاحِم عنه لأنها منقطعة، فإن الضحاك لم يلقه.

الرابع: أن تفسير ابن عباس يعد مرجعا للتفسير اللغوي الذي أصبح اتجاها واضحا من اتجاهات التفسير المعاصرة؛ فقد كانت له عناية خاصة بغريب القرآن، وكان له فضل كبير في إحياء تراث العرب شعراً ونثراً باعتماده عليه كثيراً في تفسيره للقرآن العظيم وهو القائل: " إِذَا خَفِي عَلَيْكُمْ شَيْءٌ مِنَ الْقُرْآنِ فَابْتَغُوهُ فِي الشِّعْرِ، فَإِنَّهُ دِيوَانُ الْعَرَبِ. [2]

الخامس: أن ابن عباس كان له موقف متشدد من الإسرائيليات، وكان من الحريصين على صيانة كتاب الله من تحريفات أهل الكتاب -اليهود والنصارى- وهو ما عرف في التفسير بالإسرائيليات على معنى أنها الأحاديث والقصص التي تؤخذ عن بني إسرائيل القدامى، كما اشتهر بنقلها عنهم بعض علمائنا الكبار مثل :كعب الأحبار ووهب بن منبه ومنها بعض المرويات عن عبد الله بن سلام[3]-رضي الله عن الجميع

وعليه فإن النقد الموجه لتفسير ابن عباس من قبل الدراسات المعاصرة ونسبة جملة كبيرة من مروياته إلى الإسرائيليات بحجة أنه مكثر من هذه الأخبار -مع وضوح النص القاطع من ابن عباس نفسه في رده للإسرائيليات وعدم تعويله عليها- يستدعي وقفة جادة ومراجعة علمية متجردة للوصول إلى حكم ينصف هذا التفسير العظيم مع استحضار أن

(1) ينظر: المصدر تفسه 239/4

ابن حجر، **العجاب في بيان الأسباب**، 1/209 فما بعدها

(2) أخرجه الحاكم في كتاب التفسير وقال:َ هذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ. الحاكم النيسابوري ، المستدرك على الصحيحين، 3845، 542/2

(3) اعترض أد مساعد الطيار على عدِّ عبد الله بن سلام -الذي كان من أحبار اليهود- من الرواة المشهورين للإسرائيليات وانتهى إلى أن روايته لها قليلة جدا فقال:

"ومن العجيبِ أنَّ بعضَ المحدّثينَ جعله من أقطابِ الروايات الإسرائيلية، وهذا الزَّعمُ ينقصُه التحقيقُ، وقد تصفَّحتُ الدرَّ المنثور، ولم أظفرْ بكثيرِ روايةٍ له في هذا الجانبِ، بل هي قليلةٌ جداً جداً، ولا أدري كيفَ نسبوا له هذا؟! انظر ممن جعله من رواةِ الإسرائيليات: الذهبي في كتابه التفسير والمفسرون (1:182)، وكتابه الإسرائيليات في التفسير والحديث (ص:88)، ومحمد بن محمد أبو شهبة في كتابه الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسيرِ (ص:97)-"د- الطيار، **التفسير اللغوي**،ص 60 .

بعض الروايات التي يشتبه أن تكون من الإسرائيليات تحتمل وجهين :

أ. عدم ثبوت ذلك عنه، ففي الرواية عنه كثير من الضعيف.

ب. أن يكون له وجه صحيح مبني على ما صح عن رسولنا -صلى الله عليه وسلم- في مسألة الإسرائيليات بقوله:" لا تصدقوهم ولا تكذبوهم"[1] فقد يكون بعض ما نقل عنه بسند صحيح من هذا الباب .

وبناء على ما ذكر استعنت بالله تعالى لبحث نماذج من هذه المرويات، وتوخيت تلك التي طرحت إشكالات عند بعض المعاصرين ممن اعتنوا بالدخيل في التفسير، ودعوا إلى عرض المأثور على المحك انطلاقا من اختلاط مرويات التفسير صحيحها بضعيفها

واقتصرت في جمع المادة العلمية على نموذجين بحيث تناول النموذج الأول رواية لا يمكن أن تقال إلا من قبيل النقل والسمع ولا مجال فيها للرأي؛ ومع ذلك اشتبه البعض في كونها من الإسرائيليات فردَّها وفنَّدها مُدْرِجًا لها في قسم التفسير الدخيل المدسوس فأوردت الإيرادات عليها والتوجيهات الممكنة لها

بينما تناول النموذج الثاني مسألة اجتهادية طريقُها النظر والاستدلال مع اختلاف الرواية فيها عن ابن عباس، واجتهدت في تحريرها غاية الاجتهاد على نحو ما صنعت في النموذج الأول

وقد عزفت عن الروايات التي نكارتها ظاهرة؛ لأنها من رواية المشهورين بالكذب لوضوحها، وكان منهجي في عرض الروايات ونقدها قائما على مراعاة أصول ذكرها العلماء في التعامل مع مرويات التفسير فسلكت مسلك التوجيه للرواية بدلا من تفنيدها ما أمكن ذلك أو الجمع بين الروايات المختلفة تأسيا بالعلماء الأوائل كالإمام الطبري في تفسيره

- **الدراسات السابقة:** تناول الباحثون مرويات ابن عباس رضي الله عنهما في إطارين اثنين، جمع آثاره في التفسير وبحث الدخيل على التفسير، ومن تلك الدراسات:

1. عبد العزيز الحميدي، **تفسير ابن عباس ومروياته في التفسير من كتب السنة،** جامعة أم القرى، بلا سنة الطباعة.[2]

(1) يأتي تخريجه.

(2) من محتويات المكتبة الوقفية؛ أضيف إليها بتاريخ: 04 / 11 / 2008

2. آدم محمد على العروسي، **ابن عباس ومنهجه في التفسير، وتفسيراته الصحيحة في الثلث الأول من القرآن الكريم**، الجامعة الإسلامية، 1401ه-1981م

3. راشد عبد المنعم الرجال، **تفسير ابن عباس المسمى صحيفة علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في تفسير القرآن الكريم**، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، 1411ه-1991م

4. محمد أبو شُهبة، **الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير**، مكتبة السنة، 1408ه

ولم أجد في الدراسات السابقة طرقا للنماذج التي اخترتها بالطريقة التي اعتمدتها بل لم أجد نقدا للرواية الأولى ولا ذكرا لها في الكتب التي جمعت تفسير ابن عباس إنما أخذتها من كتب التفسير مجردة عن النقد، أما أبو شهبة فأدرجها في قسم الدخيل في معرض الترجيح بين الروايات التفسيرية ولم يُجر عليها قواعد النقد العلمي كما فعلت في الدراسة

مشكلة الدراسة: تأتي هذه الدراسة لتجيب عن الإشكالات الآتية:

1. ما السبيل إلى الإفادة من تفسير ابن عباس وقد شاب مروياته كثير من الضعيف والمختلق والمنسوب إليه زورا؟

2. ما المعايير التي يحتكم إليها في نقد التفسير المأثور سندا ومتنا ومنه تفسير ابن عباس؟

3. ما الملاحظات التي توجه إلى الدراسات المعاصرة التي ردت عددا من مرويات ابن عباس وعدتها من الدخيل في التفسير؟

4. متى يحكم على متن التفسير المأثور بالنكارة، وما المنهج العلمي المعتمد لذلك؟

5. ما أثر القول بحجية تفسير الصحابة في التعامل مع تفسير ابن عباس خاصة؟

أهداف الدراسة: توخيت من خلال نقد مرويات ابن عباس تحقيق أهداف عدة، هي:

1. رسم معالم للمنهج المتبع من أجل الإفادة من تفسير ابن عباس باعتباره ثروة أثرية.

2. التعريف بالأسس العلمية في نقد التفسير المأثور عموما وتفسير ابن عباس بوجه خاص.

3. توجيه الدراسات المعاصرة التي ترد مرويات ابن عباس إلى اعتماد منهجية النقد العلمي انطلاقا من المقدمات المتعارف عليها عند العلماء لإنصاف التفسير المأثور.

4. لفت النظر إلى أن الحكم على متون التفسير لا ينبني على الاستبعاد العقلي أو مجرد الشك في مصدريته بدون حجة علمية واضحة.

5. تحرير القول في مسألة حجية تفسير الصحابي وبيان أثره في دراسة النماذج التي اشتملت عليها الدراسة.

أما **منهجي في الدراسة** فقائم على الوصف والتحليل مع الاستدلال الذي يتيح النقد المعلوماتي الموصل إلى حل إشكالية البحث، وتكوين نتيجة نهائية واضحة في مسألة مرويات ابن عباس، وذلك في ضوء الأسئلة أو الفرضيات السابقة.

وقد سرت في خطة البحث على النحو الآتي:

المقدمة: وتتضمن أهمية تفسير ابن عباس المأثور، وتعدد طرق الرواية عنه والكلام عن سبب اختيار الموضوع وإشكالية البحث ثم منهجي في إعداده

التمهيد: وفيه بيان لقيمة تفسير ابن عباس العلمية ومنهجه في التفسير والموقف من مروياته

المبحث الأول: دراسة نقدية لتفسير ابن عباس من خلال النموذج الأول

المطلب الأول : ذكر الروايات عن ابن عباس في ذلك

المطلب الثاني :ذكر الآراء في نقد هذا التفسير والإيرادات عليه

المطلب الثالث: الدراسة النقدية

المبحث الثاني: دراسة نقدية لتفسير ابن عباس من خلال النموذج الثاني

المطلب الأول : تحرير مذهب ابن عباس والكلام على دلالة الروايات

المطلب الثاني: الأدلة التي اعتمدها ابن عباس رضي الله عنه في ما ذهب إليه

المطلب الثالث :الدراسة النقدية للرواية

المطلب الرابع: حجية تفسير الصحابي

الخاتمة:

هذا وأسأل الله القدير أن يتقبل هذا الجهد ويبارك فيه وليكن فاتحة ومشروعا للباحثين ليولوه مزيدا من الاهتمام فإن مرويات ابن عباس لإرث عظيم في التفسير وهو حريٌّ بالخدمة والعناية، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد

أولا- القيمة العلمية لمرويات ابن عباس ومنهجه في التفسير

إن من أفضل الشواهد على علو رتبة تفسير ابن عباس وأصدقها دعاء النبي -صلى الله عليه وسلم- بأن يؤتيه الله علم التأويل[1]، والثناء العظيم الذي حاز عليه من أكابر الصحابة ثم من أكابر علماء التابعين ومن أهل الكتاب من أعجب بسعة علمه[2].

وهذا كله إنما يدل على رسوخ قدمه في التفسير وبذلك شهد علماء الصحابة والتابعين، فهو برأي علي رضي الله عنه "كأنما ينظر إلى الغيب من سِتر رقيق"[3]، وعند ابن عمر: "أعلم أُمَّة محمد بما نزل على محمد"[4] وبنظر تلميذه مجاهد: "إذا فسَّرَ الشئ رأيتَ عليه النور"[5]، وبنظر نفسه من الراسخين في هذا العلم فقد قال في تفسير قوله تعالى:" مَّا يَعْلَمُهُمْ إِلاَّ قَلِيلٌ ": أنا من أولئك القليل وهم سبعة[6] وهو الذي خطب الناس، فقرأ في خطبته سورة البقرة أو سورة النور فَفَسَّرَهَا تَفْسِيرًا لَوْ سَمِعَتْهُ الرُّومُ وَالتُّرْكُ وَالدَّيْلَمُ لَأَسْلَمُوا"[7]

وقد حفلت كتب التفسير بأمثلة كثيرة رجع فيها الصحابة والتابعون إلى ابن عباس ليبين لهم ما أشكل عليهم فهمه مما ينبئ عن منزلة ابن عباس عند هؤلاء الأجلاء ومن ذلك :

"أن عمر سأل الناس عن قوله تعالى: " أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَن تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِّن نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ " [البقرة،: 266] ، فما وجد أحداً يشفيه، حتى قال ابن عباس وهو خلفه: "يا أمير المؤمنين؛

(1) من حديث ابن عباس ولفظه "اللهم فَقِّهْه في الدِّين، وعلمه التأويل" أخرجه أحمد، 2397، مسند أحمد، 95/3 والحاكم ، 6280، وقال: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ. الحاكم النيسابوي، المستدرك على الصحيحين، 615/3-

(2) ينظر: ابن كثير، البداية والنهاية، 78/12-105

(3) ابن عساكر، علي بن الحسن، تاريخ دمشق ، عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1415 هـ - 1995 م، 189/73

(4) أخرجه ابن سعد، طبقات ابن سعد، 49 ، 151/1

(5) محمد بن جرير الطبري، تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله من الأخبار، تحق: محمود شاكر، مطبعة المدني – القاهرة، 181/1

(6) محمد بن جرير الطبري، جامع البيان عن تأويل القرآن، تح: أحمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط1، 1420 هـ - 2000 م، 15/ 219

(7) أخرجه أبو نعيم - أبونعيم، حلية الأولياء، 324/1

إنـي أجـد فـي نفسـي منهـا شـيئاً"، فتلفـت إليـه فقـال: "تحـوَل ههنـا، لِـمَ تُحقِّـر نفسـك؟" قـال: "هـذا مَثَـلٌ ضربـه الله عـزَّ وجـل فقـال: أيـود أحدكـم أن يعمـل عمـره بعمـل أهـل الخيـر وأهـل السـعادة، حتـى إذا كان أحـوج مـا يكـون إلـى أن يختمـه بخيـر حيـن فنـي عمـره واقتـرب أجلـه، ختـم ذلـك بعمـل مـن عمـل أهـل الشـقاء، فأفسـده كلـه، فحرقـه أحـوج مـا كان إليـه"[1]

ومـا زال تفسـير ابـن عبـاس يلقـى مـن المسـلمين إعجابـاً وتقديـراً، إلـى درجـة أنـه إذا صـح النقـل عـن ابـن عبـاس لا يـكادون يعدلـون عـن قولـه[2].

والحـق أن الصحابـة -رضـوان الله عليهـم- كانـوا يحتكمـون إلـى أصـول واحـدة فـي تفسـير كتـاب الله تعالـى، وقـد اتحـد منهجهـم فـي ذلـك بالجملـة واعتمـدوا فـي فهـم معانـي الكتـاب العزيـز علـى القـرآن ذاتـه فمـا كان فيـه مـن بيـان أخـذوا بـه مسـتعينين بمـا علمـوه مـن وجـوه اللغـة، ومعهـود الأميين فـي الخطـاب ثـم إنهـم كانـوا يفيئـون إلـى السـنة فـإن وجـدوا فيهـا شـرحًا أو بسـطًا حملـوا عليـه الآي وكانـوا يتتبعـون مـا ورد فـي السـنة مـن التفسـير ويقدمونـه علـى أقـوال الرجـال، كمـا كانـوا يراعـون ملابسـات النـزول ويعتنـون بأسـبابه ولا يغفلـون القرائـن المحيطـة مـن عـادات الجاهليـة وأحـوال أهـل الكتـاب وربمـا استشـهدوا بأخبارأهـل الكتـاب لمـا فهمـوه مـن إذن النبـي صلـي الله عليـه وسـلم لهـم بذلـك بقولـه:

" بَلِّغـوا عنـي ولـو آيـة، وحدثـوا عـن بنـي إسـرائيل ولا حَـرَج، ومـن كَـذَب علـي متعمـدا فليتبـوأ مقعـده مـن النـار "[3]

ومـع ذلـك كان الصحابـة يتفاوتـون فـي علمهـم بالتفسـير نظـرا لاختلافهـم فـى أدوات الفهـم والعلـم بلغـة العـرب ومنهـم مَـن كان يلازم النبـى صلـى الله عليـه وسـلم فيعـرف مـن أسـباب النـزول مـا لا يعرفـه غيـره، ومنهـم مـن عَمَّـر فأفـاد مـن علـم كبـار الصحابـة، وجالـس شـيوخهم واسـتوعب علومهـم واكتسـب بذلـك خبـرة ثريـة كمـا حصـل لسـيدنا ابـن عبـاس "وقـد مـات ابـن مسـعود فـي سـنة ثلاث وثلاثيـن[4] علـى الصحيـح، وعَمَّـرَ بعـده ابـن عبـاس سـتًا وثلاثيـن سـنة[5]، فمـا ظنـك بمـا كسـبه مـن العلـوم بعـد ابـن مسـعود؟"[6]

(1) أخرجه البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب (أيود أحدكم أن تكون له جنة من نخيل)، 4538، صحيح البخاري، 31/6

(2) ينظر:جلال الدين السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، تحق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط:1394هـ/ 1974 م (4/ 221)

(3) أخرجه البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل، 3461، صحيح البخاري، 170/4

(4) شمس الدين الذهبي، سير أعلام النبلاء، مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة ،ط3، 1405 هـ / 1985 م،499/1

(5) قَالَ عَلِيُّ بنُ المَدِيْنِيّ: تُوُفِّيَ ابْنُ عَبَّاسٍ سَنَةَ ثَمَانٍ، أَوْ سَبْعٍ وَسِتِّيْنَ. المصدر نفسه، 3/ 359

(6) ابن تيمية، مقدمة في أصول التفسير، ص 41

قال ابن قتيبة " والعرب لا تستوي في المعرفة بجميع ما في القرآن من الغريب، والمتشابه، لبعضها الفضل في ذلك على بعض "[1].

ولذلك جاء التفسير عن السلف متفاوتا من حيث الإقلال والإكثار، ومن حيث الإقبال عليه والاشتهار، ومن حيث قوة المادة وغزاراتها فكلما تعددت الأدوات عند المفسرواتسعت زادت قيمة تفسيره، ورجحت كفته

وابن عباس رضي الله عنه مع موافقته سائر الصحابة في منهج التعاطي مع التفسير بالجملة فقد كان له ما يميزه ويقف وراء بلوغه في علم التفسير المكانة السامية العلية التي لا يجارى فيها من ذلك:

- رجوعه إلى اللغة العربية والشعر الجاهلي حيث كان كثير الاستشهاد به، من ذلك مسائل نافع بن الأزرق حيث أجاب عنها مستدلا على تفسيره بشواهد الشعر.[2]
- تشبعه بالعلوم المتنوعة مما أكسبه المعرفة الموسوعية التي أوجدت لديه ملكة الربط والنظرة الشمولية البعيدة، واستطاع بذلك أن ينفرد بنوادر التفسير ويحل مشكلات عويصة في الفتوى لتوظيف تلك المعارف.
- الفهم الثاقب والإدراك السريع الذي جعله يدرك من مقاصد الكلام مالا يدركه غيره من العلماء حتى انتهت إليه الرياسة في الفتوى والتفسير.

ولا أدل على ذلك من نهجه منهج الجمع بين آيات يوهم ظاهرها التعارض مما كان يُشكِل على بعض الناس[3] منطلقًا من نظرته الموضوعية والشاملة لآي الكتاب العزيز.[4]

ولذلك وجدت عند ابن عباس جسارة وإقدام على التفسير نظرًا لاكتمال الآلة عنده مما جعله واثقًا برأيه لا يلتفت لملامة النقاد؛ فقد روى أن رجلاً أتى ابن عمر يسأله عن معنى قوله تعالى: " أَوَلَمۡ يَرَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ كَانَتَا رَتۡقٗا فَفَتَقۡنَٰهُمَاۖ "[الأنبياء: 30]، فقال: اذهب إلى ابن عباس ثم تعال أخبرني، فذهب سأله فقال: كانت السموات رتقاً لا تمطر،

(1) عبد الله بن قتيبة، المسائل والأجوبة في الحديث والتفسير، تحق: مراون العطية - محسن خرابة، دار ابن كثير، 1410 هـ- 1990م ، ص 48 - 49

(2) أَخْرَجَ بَعْضَهَا ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ فِي كِتَابِ الْوَقْفِ وَالطَّبَرَانِيُّ فِي مُعْجَمِهِ الْكَبِيرِ وساقها السيوطي بتمامها. السيوطي، **الإتقان**، 105-2/68

(3) السائل هو نافع بن الأرق رأس الخوارج الأزارقة. انظر ابن حجر ، فتح الباري، 558/8

(4) ينظر لذلك حديث سعيد بن جبير الذي أخرجه البخاري في كتاب التفسير؛ تفسير سورة حم السجدة ، صحيح البخاري، 65، 6/ 127

وكانت الأرض رتقاً لا تنبت، ففتق هذه بالمطر، وهذه بالنبات، فرجع الرجل إلى ابن عمر فأخبره فقال: قد كنتُ أقول ما يعجبني جرأة ابن عباس على تفسير القرآن، فالآن قد علمتُ أنه أوتِيَ علماً.(1)

ثانيا- مرويات ابن عباس في التفسيروالموقف منها

رويت عن ابن عباس أقوال كثيرة في التفسير نقلت بعده؛ منها الصحيح ومنها الضعيف ومنها المختلق المكذوب عليه من ذلك التفسير المعروف بـ "تفسير ابن عباس" و لا تصح نسبته إليه لمجيئه بطرق واهية، ويُذكر أنه من جمع الفيروزآبادى(2) وهو من رواية محمد بن مروان السدى عن الكلبي، عن أبي صالح(3).

ولا يعرف عن ابن عباس أنه ألف كتابا لا في التفسيرولا غيره بل كان يملي التفسير ويكتبه عنه تلامذته

وقد جاد العصر الحديث بكتب جمعت مرويات ابن عباس في التفسير ككتاب "تفسير ابن عباس ومروياته في التفسير من كتب السنة"(4) وكتاب "ابن عباس ومنهجه في التفسير، وتفسيراته الصحيحة في الثلث الأول من القرآن"(5) بالإضافة إلى كتاب تفسير ابن عباس برواية علي بن أبي طلحة(6) مما يغني عن مثل هذا الكتاب الزور

ومازالت مرويات ابن عباس بحاجة إلى خدمة وذلك لتعدد طرقها، والسبيل إلى ذلك تمحيص تلك الآثارومطالعة كلام العلماء على طرق التفسير وأسانيدها وعلى رأسهم الخليلي صاحب الإرشاد(7)، وابن حجر في مقدمة كتابه العجاب(8) بالإضافة إلى كلام العلماء النقاد المبثوث في كتبهم.

(1) أخرجه أبو نعيم. أبو نعيم، حلية الأولياء، 320/1

(2) ينظر: الذهبي،التفسير والمفسرون، (1/ 52-53)

(3) وقد تقدم الكلام على هذه الرواية وأنها أوهى الطرق عن ابن عباس.

(4) عبد العزيز الحميدي، تفسير ابن عباس ومروياته في التفسير من كتب السنة، جامعة أم القرى

(5) لمؤلفه آدم محمد على العروسي،طبع الجامعة الإسلامية، 1401ه-1981م

(6) جمعه راشد عبد المنعم الرجال من 32 كتابا من كتب التفسير وكتب السنة واعتنى بتخريج طرقه وبيان منزلة تلك المرويات من الصحة.

(7) أبو يعلى الخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، تح: د. محمد سعيد عمر إدريس،مكتبة الرشد – الرياض، ط1، 1409ه

(8) أحمد بن حجر، العجاب في بيان الأسباب، تحق: عبد الحكيم الأنيس ، دار ابن الجوزي

وكان من نتائج ذلك أن افترق المفسرون تجاه تفسير ابن عباس وغيره من تفاسير المأثور إلى ثلاث فرق:

1. فرقة أخذت بكل ما روي من هذا بما فيها الآثار الموضوعة التي تطعن في عصمة الأنبياء

أو تحط من قدرهم وفي بعض الصحابة أو فيها مخالفة لأصول الدين، ومنها ما بَعُد مدلولها عن السياق القرآني، وممن أورد تلك الأثار في التفسير الثعلبي والواحدي

2. فرقة اقتصرت على رواية ما صح من طرق التفسير فلم يرووا من تفسير ابن عباس إلا نزرا يسيرا كما فعل الإمامان البخاري ومسلم.

ولعل ما روي عن الشافعي أنه قال: "لم يَثْبُتْ عن ابن عباسٍ في التفسير إلا شبيه بمائة حديث"[1] إشارة إلى هذه الطبقة من المرويات أو أنه محمول على الحديث المرفوع في التفسير.

3. فرقة تجنبت الآثار الموضوعة لشهرة رواتها من الكذابين ولكنهم خلطوا بين الروايات الصحيحة والضعيفة؛ وهؤلاء هم أكثر المفسرين الذين اعتنوا بنقل التفسير المأثور كالإمامين ابن جرير الطبري وابن أبي حاتم والذين رووا بعض تفسير ابن عباس من علماء السنة كالإمام أحمد وعبد الرزاق الصنعاتي والترمذي والحاكم والبيهقي. ولهم في مسلكهم اعتبارات اعتبروها ووجهة هم مولوها.

ونقل كثير من المتأخرين تلك الروايات من غير تمييز بينها، وربما نقلوها مجردة من الأسانيد ولم يكن من منهجهم بيان درجة تلك الآثار من الصحة أو الضعف جريا على سنة الجمع إلا فيما قل وندر، ومن ذلك النادر صنيع الحافظ ابن كثير في تفسيره حيث كان يتبع كثيرا من تلك الروايات بالنقد فينبه إلى ضعفها إذا كانت متعلقة بأمور مهمة كالعقائد والأحكام.

ونظرا لاختلاط الصحيح بالضعيف وجب أن يتوخى الحذر ويسلك منهج التبصر من رام الأخذ بالآثار الموقوفة على الصحابة أو التابعين والمبثوثة في كتب التفسير وكتب السنة ولا يسعه غير ذلك لأن التفسير بالمأثور ثروة عظيمة لا يمكن اطراحها ولا الاستغناء عنها أو الاستعاضة عنها بأقوال المتأخرين؛ فلا يصح التعويل في تفسير آيات الكتاب العزيز على النظر والاستنباط انطلاقا من الدلالات اللغوية مجردا عن فهم الصحابة ومن أخذ

(1) أخرجه البيهقي- البيهقي، أحمد بن الحسين، مناقب الشافعي، السيد أحمد صقر،:مكتبة دار التراث - القاهرة ط1، 1390 هـ - 1970 م ،23/2

عنهم من التابعين؛ فقد عاصروا الوحي ولازموا النبي -صلى الله عليه وسلم- ونزل القرآن بلغتهم وعلى معهود خطابهم، ولهم فيه من الفهم ما يتقدمون به غيرهم ممن جاء بعدهم لصحة أذهانهم وسلامة فطرهم وصلابة دينهم ورصانة نهجهم مع إدراكهم من ملابسات النزول ما لا يدركه غيرهم ممن جاء بعدهم

المبحث الأول: دراسة نقدية لتفسير ابن عباس من خلال النموذج الأول

نقل عن ابن عباس في تفسير (نون) من قوله تعالى: ﴿ نٓ وَٱلۡقَلَمِ وَمَا يَسۡطُرُونَ ۝١ مَآ أَنتَ بِنِعۡمَةِ رَبِّكَ بِمَجۡنُونٖ ۝٢ وَإِنَّ لَكَ لَأَجۡرًا غَيۡرَ مَمۡنُونٖ ۝٣ ﴾ [القلم:3-1] ثلاثة أقوال أوردها الطبري في تفسيره[1] من جملة سبعة أقوال مأثورة، وما ذكر عن ابن عباس من هذه الأقوال مختلف وليس على وجه واحد وفيما يلي بيان ذلك.

المطلب الأول : ذكر الروايات[2] عن ابن عباس بإسناد الإمام الطبري

القول الأول: أن الأرض مكبوسة على ظهر حوت[3] و(ن) هو الحوت الذي عليه الأرَضُون؛

نقل الطبري هذا التفسير عن ابن عباس وقتادة ومجاهد، و فيما يلي استعراض الآثار الموقوفة على ابن عباس حصرا باعتبارها محل الدراسة دون غيرها

أ. حدثنا[4] محمد بن المثنى، قال: ثنا ابن أبي عديّ، عن شعبة، عن سليمان، عن أبي ظَبْيان، عن ابن عباس، قال: أوّل ما خلق الله من شيء القلم، فجرى بما هو كائن، ثم رفع بخار الماء، فخلقت منه السموات، ثم خلق النون فبسطت الأرض على ظهر النون، فتحرّكت الأرض فمادت، فأثبت بالجبال، فإن الجبال لتفخر على الأرض، قال: وقرأ: ﴿ نٓ وَٱلۡقَلَمِ وَمَا يَسۡطُرُونَ ﴾ [لقلم:1]

ب. حدثنا تميم بن المنتصر، قال: ثنا إسحاق، عن شريك، عن الأعمش، عن أبي ظبيان، أو مجاهد عن ابن عباس، بنحوه، إلا أنه قال: فَفُتِقَتْ مِنْهُ السموات.

ج. حدثنا ابن بشار، قال: ثنا يحيى، قال: ثنا سفيان، قال: ثني سليمان، عن أبي ظبيان، عن ابن عباس، قال: أوّل ما خلق الله القلم، قال: اكتب،

(1) الطبري، جامع البيان، (23/ 521-524)

(2) أذكرها متبوعة بالتلخيص.

(3) الطبري، جامع البيان، (23/ 524).

(4) الراوي هو الطبري.

قال: ما أكتب؟ قال: اكتب القدر، قال: فجرى بما يكون من ذلك اليوم إلى قيام الساعة، ثم خلق النون، ورفع بخار الماء، ففُتِقت منه السماء وبُسِطت الأرض على ظهر النون، فاضطرب النون، فمادت الأرض، فأثبتت بالجبال، فإنها لتفخر على الأرض

د. حدثنا واصل بن عبد الأعلى، قال: ثنا محمد بن فُضَيل، عن الأعمش، عن أبي ظبيان، عن ابن عباس قال:"أوّل ما خلق الله من شيء القلم، فقال له: اكتب، فقال: وما أكتب؟ قال: اكتب القدر، قال فجرى القلم بما هو كائن من ذلك إلى قيام الساعة، ثم رفع بخار الماء ففتق منه السموات، ثم خلق النون فدُحيت الأرض على ظهره، فاضطرب النون، فمادت الأرض، فأُثبتت بالجبال فإنها لتفخر على الأرض".

ه. حدثنا محمد بن عمرو، قال: ثنا أبو عاصم، قال: ثنا عيسى؛ وحدثني الحارث، قال: ثنا الحسن، قال: ثنا ورقاء، جميعا عن ابن أبي نجيح، أن إبراهيم بن أبي بكر، أخبره عن مجاهد، قال: كان يقال النون: الحوت الذي تحت الأرض السابعة.

و. حدثنا ابن عبد الأعلى، قال: ثنا ابن ثور، قال: قال معمر، ثنا الأعمش، أن ابن عباس قال: إنّ أوّل شيء خُلق القلم، ثم ذكر نحو حديث واصل عن ابن فضيل، وزاد فيه: ثم قرأ ابن عباس: ﴿ نٓۚ وَٱلۡقَلَمِ وَمَا يَسۡطُرُونَ ﴾[القلم:1]

ز. حدثنا ابن حميد، قال: ثنا جرير، عن عطاء، عن أبي الضحى مسلم بن صبيح، عن ابن عباس، قال: إن أوّل شيء خلق ربي القلم، فقال له: اكتب، فكتب ما هو كائن إلى أن تقوم الساعة، ثم خلق النون فوق الماء، ثم كبس الأرض عليه.

الخلاصة: باستعراض الآثارالموقوفة على ابن عباس نجدها دائرة حول المعنى الآتي:

إن الخلق مر بمراحل وأن خلق الأرض سبقه خلق **النون وهو حوت عظيم بسطت الأرض على ظهره، ولما تحركت ومادت، أثبتت بالجبال**

واتفقت الروايات في أن أول شيء خلق هو القلم فجرى بالأقدار إلى قيام الساعة بينما اختلفت في ترتيب ما دون مرحلة الكتابة؛ فمن قدم خلق السموا ت على الأرض ومن أخرها، وجميعها على أن السماء فتقت من بخار الماء وأن الأرض بسطت على ظهر الحوت، وجاء في بعض الروايات كما عن مجاهد تحديد مقر الحوت بأنه تحت الأرض السابعة،وفي بعضها أنه خلق فوق الماء، ثم كبس الأرض عليه

القول الثاني: (ن) حرف من حروف الرحمن[1] وهو قول مأثور عن ابن عباس ذكره الطبري على النحو الآتي: -

أ. **حدثنا عبد الله بن أحمد المروزي، قال: ثنا عليّ بن الحسين، قال: ثنا أبي، عن يزيد، عن عكرمة، عن ابن عباس:(آلر) و (حم) و (ن) حروف الرحمن مقطعة.**

ب. حدثني محمد بن معمر، قال: ثنا عباس بن زياد الباهلي، قال: ثنا شعبة، عن أبي بشر، عن سعيد بن جُبير، عن ابن عباس، قوله: (آلر) و (حم) و (ن) قال: اسم مقطع.

الخلاصة: وردت روايتان عن ابن عباس يدور معناها على أن **(ن) اسم مقطع من لفظ (الرحمن)** الذي وزع في فواتح السور (آلر) و (حم) و (ن)

القول الثالث: (ن) الدواة، والقلم القلم. [2] وهو قول مأثور عن ابن عباس أيضا والحسن البصري وقتادة

* ذكر من قال ذلك:

أ. حدثنا ابن حميد، قال: ثنا يعقوب، قال: ثنا أخي عيسى بن عبد الله، عن ثابت البناني، عن ابن عباس قال: إن الله خلق النون وهي الدواة، وخلق القلم، فقال: اكتب، فقال: ما أكتب؟ قال: اكتب ما هو كائن إلى يوم القيامة، من عمل معمول، برّ أو فجور، أو رزق مقسوم حلال أو حرام، ثم ألزم كلّ شيء من ذلك شأنه دخوله في الدنيا ومقامه فيها كم، وخروجه منها كيف؛ ثم جعل على العباد حفظة وللكتاب خزانا، فالحفظة ينسخون كلّ يوم عمل ذلك اليوم، فإذا فني الرزق وانقطع الأثر، وانقضى الأجل، أتت الحفظة الخزنة يطلبون عمل ذلك اليوم، فتقول لهم الخزنة: ما نجد لصاحبكم عندنا شيئا، فترجع الحفظة فيجدونهم قد ماتوا؛ قال: فقال ابن عباس: ألستم قوما عربا تسمعون الحَفَظة يقولون: ﴿ إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [الجاثية:29] وهل يكون الاستنساخ إلا من أصل؟.

ب. حدثنا ابن عبد الأعلى، قال: ثنا ابن ثور، عن معمر، عن الحسن وقتادة، في قوله: (ن) قال: هو الدواة.

ج. حدثنا ابن حميد، قال: ثنا الحكم بن بشير، قال: ثنا عمرو، عن قتادة، قال: النون: الدواة.

(1) الطبري، جامع البيان، (23/ 524)

(2) الطبري، جامع البيان، (23/ 525)

الخلاصة: **(ن) الدواة وهي المحبرة للقلم** وأفادت تلك الآثار أن المكتوب من أقدار العباد على قسمين: قسم مفروغ منه وهو الذي كان أول الأمر حيث أمر الله القلم أن يكتب ما هو كائن ثم جعل على هذا الكتاب خزنة، وقسم متجدد موكل به الحفظة جعلهم الله على العباد؛ "فالحفظة ينسخون كلّ يوم عمل ذلك اليوم، فإذا فني الرزق وانقطع الأثر، وانقضى الأجل، أتت الحفظة الخزنة يطلبون عمل ذلك اليوم، فتقول لهم الخزنة: ما نجد لصاحبكم عندنا شيئا، فترجع الحفظة فيجدونهم قد ماتوا؛ قال: فقال ابن عباس: ألستم قوما عربا تسمعون الحَفَظة يقولون: ﴿إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾[الجاثية:29] وهل يكون الاستنساخ إلا من أصل؟"[1] .

المطلب الثاني :ذكر الآراء في نقد هذا التفسير والإيرادات عليه

أنكر بعض المعاصرين على رأسهم الشيخ أبو شهبة القول الأول المأثورعن ابن عباس الذي يفيد أن الأرض كانت مكبوسة على ظهر الحوت وأنكر ما ذكر في بعض الروايات من أن اسمه "اليهموت"[2]، ومال إلى أن تفسير ابن عباس للنون بالدواة هو الأقرب للصواب لمناسبته السياق وذكر القلم بعده

واحتج أبو شهبة في موقفه من الرواية الأولى باضطراب النقل عن ابن عباس مصنفا هذا الأثر في الدخيل المختلق على ابن عباس وأنه من مصدر إسرائيلي[3].

وفي سياق رد الرواية قال رحمه الله[4]:

"وإليك ما قاله إمام حافظ، ناقد، من مدرسة اشتهرت بأصالة النقد، وهو الإمام ابن قيم الجوزية، قال في أثناء كلامه على الأحاديث الموضوعة:

"ومن هذا حديث أن قاف جبل من زمردة خضراء، محيط بالدنيا كإحاطة الحائط بالبستان، والسماء واضعة أكتافها عليه

ومن هذا حديث أن الأرض على صخرة، والصخرة على قرن ثور، فإذا حرك الثور قرنه، تحركت الصخرة، فهذا من وضع أهل الكتاب الذين قصدوا الاستهزاء بالرسل[5]"

(1) محمد أبو شُهبة، الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، مكتبة السنة، ط4، ص305

(2) ذكر هذا الاسم في رواية الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس وهيي أوهى الطرق كما تقدم .

(3) المصدر السابق، ص305 فما بعدها .

(4) المصدر السابق، 306-307

(5) محمد بن قيم الجوزية، المنار المنيف في الصحيح والضعيف، تحق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ط1 ، 1390هـ/1970م، ص78

واحتج أيضا بمذهب أبي حيان من أنه لا يصح من ذلك شيء ما عدا كونه اسما من أسماء حروف الهجاء"[1] ورجح كون فواتح السور من أمثال "الم" و "حم" و "ن" "بمثابة الدليل على إعجاز القرآن، على معننى التحدي بمعارضة القرآن المؤلَّف من جنس هذه الحروف[2].

المناقشة:

إن النقد الموجه للرواية الأثرية تتوقف قيمته على معيارين أساسيين؛ صحة النقل وسلامة الاحتجاج الذي يعتمد على الالتزام بالمنهج النقدي المتعارف عليه في باب الروايات التفسيرية، وعليه فقد لوحظ على الرأي المتقدم الآتي:

1. لم يتعرض لإسناد تلك المرويات ولم ينقل فيها حكم العلماء النقاد مما يجعل الحكم عليها بالوضع قبل التعرض لدراسة طرقها محل تعقب.
2. لم يفصح عن الأساس الذي بنى عليه القول بأن تفسير ابن عباس في المجموعة الأولي من الروايات من قبيل الإسرائيليات مما يشعر بأنه الاستبعاد العقلي فحسب وهذا أيضا محل نظر.
3. يلزم من هذا القول أن ابن عباس استند إلى الإسرائيليات في أمر غيبي لا مجال للرأي فيه وهو الذي حذر من مغبة النقل عن بني إسرائيل.

وقد أنكر ابن تيمية أن ينسب ذلك إلى ابن عباس ولم يجوز أن يكون مستنده أخبار أهل الكتاب فى هذا الأمر الغيبي لأنه أحد الناهين عن سؤالهم ، ومع نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن تصديقهم أو تكذيبهم، وانتهى إلى أن ابن عباس إنما قاله توقيفاً من النبي صلى الله عليه وسلم"[3]

وهاهو ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يقول:" يَا مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ كَيْفَ تَسْأَلُونَ أَهْلَ الْكِتَابِ وَكِتَابُكُمْ الَّذِي أُنْزِلَ عَلَى نَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحْدَثُ الْأَخْبَارِ بِاللَّهِ تَقْرَءُونَهُ لَمْ يُشَبْ وَقَدْ حَدَّثَكُمْ اللَّهُ أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ بَدَّلُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ وَغَيَّرُوا بِأَيْدِيهِمْ الْكِتَابَ فَقَالُوا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ "لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلً" أَفَلَا يَنْهَاكُمْ مَا جَاءَكُمْ مِنْ الْعِلْمِ عَنْ مُسَاءَلَتِهِمْ ،وَلَا وَاللَّهِ مَا

(1) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير،، تحق: صدقي جميل، دار الفكر - بيروت الطبعة: 1420 ه، 234/10

(2) ينظر: أبو شبهة، الإسرائيليات والموضوعات، ص: 307-306

(3) ينظر: أحمد ابن تيمية، بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ، تحق: مجموعة من المحققين، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ط1، 1426هـ ،(448/6 451) :

رَأَيْنَا مِنْهُمْ رَجُلًا قَطُّ يَسْأَلُكُمْ عَنْ الَّذِي أُنْزِلَ عَلَيْكُمْ" [1]

هذا وقد أُمر الصحابة بعدم التسليم لبني إسرائيل فيما يفسرونه للمسلمين مع إباحة التحديث عنهم فعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ أَهْلُ الْكِتَابِ يَقْرَءُونَ التَّوْرَاةَ بِالْعِبْرَانِيَّةِ وَيُفَسِّرُونَهَا بِالْعَرَبِيَّةِ لِأَهْلِ الْإِسْلَامِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا تُصَدِّقُوا أَهْلَ الْكِتَابِ وَلَا تُكَذِّبُوهُمْ وَقُولُوا " آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا" [البقرة: 136][2]

4. قد أورد ابن كثير[3] أحاديث مرفوعة تؤيد ما جاء في روايات ابن عباس منها:

أ. عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

«إِنَّ أَوَّلَ مَا خلق الله القلم والحوت فقال لِلْقَلَمِ: اكْتُبْ. قَالَ: مَا أَكْتُبُ؟ قَالَ: كُلَّ شَيْءٍ كَائِنٍ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ» ثُمَّ قَرَأَ نٓ ۚ وَٱلْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ [لقلم:1] "فَالنُّونُ الْحُوتُ، وَالْقَلَمُ الْقَلَمُ"[4].

ب. عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى الله عليه وسلم يَقُولُ: «إِنَّ أَوَّلَ شَيْءٍ خَلَقَهُ اللَّهُ الْقَلَمُ ثُمَّ خَلَقَ النُّونَ وَهِيَ الدَّوَاةُ ثُمَّ قَالَ لَهُ: اكْتُبْ، قَالَ: وَمَا أَكْتُبُ؟ قَالَ: اكْتُبْ مَا يَكُونُ ...الحديث »[5] .

ولم يعقب ابن كثير على روايات ابن عباس بعد أن أوردها جميعا في تفسيره، ولم يجزم بموقف منها كما أنه لم يتعرض بالنقد لحديث الطبراني ولا حديث ابن عساكر

وعند البحث وجدت أن الهيثمي حكم على طريق الطبراني بما لا يستبعد صحته فقال:

"رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ، وَقَالَ: لَمْ يَرْفَعْهُ عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ إِلَّا مُؤَمَّلُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قُلْتُ: وَمُؤَمَّلُ ثِقَةٌ كَثِيرُ الْخَطَأِ، وَقَدْ وَثَّقَهُ ابْنُ مَعِينٍ وَغَيْرُهُ، وَضَعَّفَهُ الْبُخَارِيُّ وَغَيْرُهُ، وَبَقِيَّةُ رِجَالِهِ ثِقَاتٌ"[6]

---

(1) أخرجه البخاري في كتاب الشهادات باب لا يسأل أهل الشرك عن الشهادة وغيرها، صحيح البخاري، 2658، 181/3

(2) أخرجه البخاري في كتاب التفسير، باب "قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا"، صحيح البخاري، 4485، 20/6

(3) إسماعيل بن كثير، تفسير القرآن العظيم، المحقق: محمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون – بيروت، ط1 - 1419 هـ ، (8/ 204)

(4) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير12227، 433/11 ، والهيثمي ، 11434، مجمع الفوائد ومنبع الفوائد، 7/ 128 ويسأتي الحكم عليه ص 23

(5) أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق، 7814، 385/61 ، وابن عدي،1735، الكامل في ضعفاء الرجال،7/521-522 وسيأتس الحكم عليه ص 23

(6) نور الدين الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، تح : حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة: 1414 هـ،

أما حديث أبي هريرة الذي رواه ابن عساكر فقد ضعفه الألباني ،وصفه بالنكارة فقال:

"رواه ابن عدي (313/1)، وابن عساكر (16/48/2) عن محمد بن وهب الدمشقي:حدثنا الوليد بن مسلم: حدثنا مالك بن أنس عن سمي عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعا وقال:" وهذا بهذا الإسناد باطل منكر "

قال الذهبي:" وصدق ابن عدي في أن الحديث باطل ".

قلت: وآفته محمد بن وهب هذا، وهو محمد بن وهب بن مسلم القرشي، قال ابن عساكر:" ذاهب الحديث "[1].

5. دعوى أن اضطراب النقل عن ابن عباس يضعف الثقة بذلك التفسير لا يسلّم لها حيث إن للعلماء منهج معروف في الترجيح بين الأقوال المختلفة للراوي في المسألة الواحدة فهم يقدمون الرواية الأصح، فإن تساوت الروايات في الصحة ولم يمكن الجمع أو التوفيق قدمت الرواية المتأخرة إذا عرف التاريخ وإلا كان الترجيح بأمر خارجي[2].

6. إن الإمام ابن القيم عرض بالنقد لرواية أخرى غير الرواية محل الدراسة؛ وتلك الرواية ظاهرة النكارة لورودها من طريق الكلبي وهو الذي اتفق العلماء على تضعيفه، ولم يحل الإمام أحمد النظر في كتابه[3]؛ فالاستدلال بكلام ابن القيم استدلال في غير مورد النص.

1994 م، (7/ 128)

(1) محمد الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، دار المعارف، الرياض - المملكة العربية السعودية ، ط1، 1412 هـ / 1992 م، (3/ 408)

(2) ينظر تفصيل مسالك الترجيح في الأخبار : الإثارة شرح كتاب الإشارة للباجي، للدكتور علي فركوس. https:// ferkous.com/home/?q=inara-17-1

(3) روى الخطيب بسنده عن أحمد بن حنبل أنه سئل عن تفسير الكلبي فقال: "من أوله إلى آخره، كذب، فقيل له: فيحل النظر فيه؟ قال: لا"الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، د. محمود الطحان، مكتبة المعارف - الرياض - 163/2، بلا سنة الطباعة.

المطلب الثالث: الدراسة النقدية

أولا- دراسة السند:

يظهرمن الطرق التي ساقها ابن جرير أن مدارها على سليمان بن مهران الأعمش وأبي ظبيان؛ أما الأعمش فهو مشهور بالتدليس رغم إمامته[1].

قال ابن حجر: "ثقة حافظ عارف بالقراءات ، ورع ، لكنه يدلس"[2]، وأما أبو ظبيان الجنبى الكوفى فهو ثقة"[3]

ومع ذلك فإن الحكم على هذه الطرق اعتمادا على إطلاقات المحدثين خلاف المنهج العلمي الذي كان عليه الأوائل؛ فمن المعروف أن روايات التفسير مبنية على التسامح والتساهل بخلاف روايات الأحكام التي يطبق عليها النقاد قواعد الجرح والتعديل بكل صرامة

وليس المقصود بالتساهل اطراح قوانين الرواية في الحكم على ما ورد في الأسانيد؛ بل المقصود أن الأسانيد عند علماء التفسير لا تعتمد في قبولها أو ردها على طريق واحد بل لهم اعتبارات أخرى في تلقي الرواية كورود المعنى عن التابعين، من تلاميذ صحابي معروف بالتفسير، فينسبونه إلى هذا الصحابي وإن كان السند إليه ضعيفاً، وكذا أهل التواريخ والأخبار؛ فإن شهرة القول يجعل له من القوة في ثبوته ما ليس لغيره

وليس الأمر مقصورا على التفسير، والسير والمغازي بل ينسحب إلى طريقة الفقهاء والأصوليين، فهم لا يعتمدون طريقة المحدثين في قوانين الرواية فحسب، إنما يعتمدون ما يصحح عنده المعنى، ويدل على صحة نسبته، ولو بغير تلك القوانين؛وقد قرروا لذلك أصولا كجريان العمل، والشهرة، والتواتر والتلقي بالقبول، والتداول بين أهل العلم بدون نكير، وهي أمور خارجة عن قوانين الرواية، والأسانيد بطريقة المحدثين

قال عبد الرحمن بن مهدي[4]: "إذا روينا في الثواب والعقاب وفضائل الأعمال تساهلنا

---

(1) ينظر: شمس الدين الذهبيي، سير أعلام النبلاء، تحق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط3 (6/ 227)

(2) أحمد بن حجر ، تقريب التهذيب ، تحق: محمد عوامة، دار الرشيد – سوريا، ط1، 1406 - 1986 2615

(3) المصدر نفسه -1366

(4) عبد الرحمن بن مهدي(ت198ه) هوالإمام، الناقد، المجود، سيد الحُفَّاظِ.حَدَّثَ عَنْهُ: ابْنُ المُبَارَكِ، وَابْنُ وَهْبٍ -وَهُمَا مِنْ شُيُوْخِهِ-.وَكَانَ إِمَاماً، حُجَّةً، قُدوَةً فِي العِلْمِ وَالعَمَلِ.
قَالَ أَحْمَدُ بنُ حَنْبَلٍ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ أَفْقَهُ مِنْ يَحْيَى القَطَّانِ. وَقَالَ: إِذَا اخْتَلَفَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ وَوَكِيْعٌ، فَعَبْدُ الرَّحْمَنِ أَثْبَتُ؛

فـي الأسـانيد، وتسـامحنا فـي الرجـال، وإذا روينـا فـي الـحلال والحـرام والأحـكام تشـددنا وانتقدنـا الرجـال "[1]

وعليـه يبقـى احتمـال ثبـوت تلـك الآثـار[2] عـن ابـن عبـاس قائمـا، خاصـة إذا علـم أن تحكيم شـروط الصحـة علـى الخبـر ليـس حكمـاً مطلقـاً فـي نفـس الأمـر؛ ولذلـك عقـب ابـن الـصلاح تعريفـه للصحيـح بقولـه:

"إِذَا قَالُـوا فِـي حَدِيـثٍ: " إِنَّـهُ غَيْـرُ صَحِيـحٍ " فَلَيْـسَ ذَلِـكَ قَطْعًـا بِأَنَّـهُ كَـذِبٌ فِـي نَفْسِ الْأَمْـرِ، إِذْ قَـدْ يَكُـونُ صِدْقًـا فِـي نَفْـسِ الْأَمْـرِ، وَإِنَّمَـا الْمُـرَادُ بِـهِ أَنَّـهُ لَـمْ يَصِـحَّ إِسْـنَادُهُ عَلَـى الشَّـرْطِ الْمَذْكُـورِ"[3]

رابعا- دراسة المتن:

إن الحكـم علـى متـن تفسـير ابـن عبـاس إنمـا يكـون علـى اعتبـار إمكانيـة ثبوتـه؛ لذلـك يقـال: إن ثبـت الأثـر وتأيـد بحديـث الطبرانـي فلا شـيء يمنـع مـن وقوعـه لأنـه أمـر غيبـي غيـر مشـاهد، ولا محـل فيـه حينئـذ للـذوق والـرأي فـإن الإيمـان بهـذه الآثـار تصديـق بالغيـب و تسـليم للنـص كمـا قـال تعالـى:

" فَإِنْ ءَامَنُواْ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهْتَدَواْۖ وَّإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍۖ فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ " [البقـرة:137]

ولكنه في الوقت ذاته غير ملزم لعدم تأكد ثبوتها يقينا.

هـذا وقـد نبـه ابـن تيميـة إلـى أن المنقـول مـن التفسـير الـذي لـم تتبيـن صحتـه مـن ضعفـه عامتـه لا فائـدة فيـه ولا يترتـب عليـه شـيء مـن العمـل ومما قالـه فـي هـذا السـياق:

لأَنَّهُ أَقْرَبُ عَهداً بِالكِتَابِ، وَاخْتَلَفَا فِي نَحْوٍ مِنْ خَمْسِيْنَ حَدِيْثاً لِلثَّوْرِيّ. قَالَ: فَنَظَرْنَا، فَإِذَا عَامَّةُ الصَّوَابِ فِي يَدِ عَبْدِ الرحمن.

قَالَ أَيُّوْبُ بنُ المُتَوَكِّلِ: كُنَّا إِذَا أَرَدْنَا أَنْ نَنْظُرَ إِلَى الدِّيْنِ وَالدُّنْيَا، ذَهَبْنَا إِلَى دَارِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ مَهْدِيّ.

قال عنه ابْنَ المَدِيْنِيّ:أَعْلَمُ النَّاسِ بِالحَدِيْثِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ مَهْدِيّ.و وقال عنه أيضا: : كَانَ عِلْمُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ فِي الحَدِيْثِ كَالسِّحرِ." ينظر: الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، 7/589 فما بعدها

(1) أحمد البيهقي، دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، - 1405 ه، 34/1

(2) لم أجدها في الكتب المعاصرة التي جمعت تفسير ابن عباس والمشار إليها ص 11-

(3) عثمان ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، تحق: نور الدين عتر، دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر – بيروت، 1406هـ - 1986م، ص14-

" وهذا القسم الثاني من المنقول ـ وهو ما لا طريق لنا إلى الجزم بالصدق منه ـ عامَّتُه مما لا فائدة فيه، والكلام فيه من فضول الكلام.وأما ما يحتاج المسلمون إلى معرفته، فإن الله نصب على الحق فيه دليلاً[1]

أما نسبة تلك االأخبار لأهل الكتاب فليس عليه دليل وإن كان فعلا كذلك فإنما يكون من المسكوت عنه الذي لا يصدق ولا يكذب لتساوي احتمال الخطأ والصواب،والله أعلم

وأما اختلاف الرواية على ابن عباس فلا مناص من تقديم الأصح وهو القول الأول أي تفسير النون بالحوت لضعف القول الثاني بضعف حديث ابن عساكر وقد شكك الزمخشري في هذا التفسير فقال: " أمّا قولهم: هو الدواة فما أدري أهو وضع لغوى أم شرعي؟ ولا يخلو إذا كان اسما للدواة من أن يكون جنسا أو علما، فإن كان جنسا فأين الإعراب والتنوين، وإن كان علما فأين الإعراب، وأيهما كان فلا بد له من موقع في تأليف الكلام."[2]

وأما القول الثالث بأن نون حرف من حروف اسم الله الرحمن فإسناده يعد من أصح الطرق عن ابن عباس؛ وعدها الحافظ ابن حجر من أصح طرق التفسير عن ابن عباس [3]

وخلاصة القول أن القولين الأول و الثالث معتبران ولا يبعد أن يكونا من كلام ابن عباس، وينظر للترجيح أي الروايتين تقدمت الأخرى، فإن لم يمكن يُتجه إلى مسلك الجمع فيقال: إن القول الثالث بناه ابن عباس على اجتهاده ثم بلغه خبر عن المعصوم فعدل عنه إلى ما سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم.

وبالنظر إلى سياق الآيات يأتي القول الأول متناسبا مع ما ذُكر من بدء الخلق وتعداد القلم من أول المخلوقات، ولا يعارض هذا الأثر -لو ثبت-صريح العقل إذ إنه من أمور الغيب التي يقصر العقل المحدود عن إدراك كنهه، ولا يملك أن يخوض في كيفيته، كما أنه لا يخالف الحس إذ هو خارج عن طوقه والله أعلم.

والمقصود التنبيه إلى ضرورة التزام المنهج العلمي، والنقد االمؤسس في التعامل مع الرواية في التفسير قبل الحكم عليها ولا يضير الباحث أنه لم يهتد إلى قول فصل في تفسير اللفظ أو الآية بل يسعه أن يقترب من الحق ما دام سلك الطريق الصحيح وتحرى الدقة في البحث.

(1) ابن تيمية، مقدمة في أصول التفسير، ص20

(2) محمود الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي - بيروت ط3 - 1407 هـ584/4

(3) ابن حجر، العجاب في بيان الأسباب ، 1/ 205

المبحث الثاني: : دراسة نقدية لتفسير ابن عباس من خلال النموذج الثاني

أورد الإمام مسلم في صحيحه -في معرض تفسير قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا ﴾ [النساء:93] - جملة من الروايات عن ابن عباس رضي الله عنهما تدل بمجموعها على أنه **لا توبة للقاتل قتل العمد** وأن الآية على عمومها وإطلاقها لم يدخلها تخصيص ولا تقييد لأنها من آخر ما نزل من القرآن

إلا أن هذا التفسير المأثور عن ابن عباس رضي الله عنه لم يسلم من المناقشة واختلف العلماء بشأنه ما بين موجه له و منكر له مخطئ

بينما استندت إلي هذا التفسير فرقة المعتزلة واحتجوا به وبغيره على صحة ماذهبوا إليه من القول **بالوعيد** وأنه نافذ حتما على كل مرتكب للكبيرة ومنها القتل[1].

وتتعلق بهذه الرواية إشكالات عقدية وفقهية و منهجية يحسن طرحها ومناقشتها في ضوء أقوال العلماء من ذلك:

- مسألة دخول المذنب من المسلمين تحت المشيئة
- مسألة التبعية في الآخرة للقاتل قتل العمد بعد إقامة الحد عليه أو قبول الدية منه
- مسألة تفسير الصحابي وهل له حكم الرفع فتثبت به الحجة.

وفيما يأتي سرد الروايات متبوعة بدراسة نقدية لها مع الإجابة على الإشكالات السابقة.

الرواية الأولى:

عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، قَالَ: اخْتَلَفَ أَهْلُ الْكُوفَةِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ: "وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ" النساء: 93 فَرَحَلْتُ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ فَسَأَلْتُهُ عَنْهَا، فَقَالَ: **"لَقَدْ أُنْزِلَتْ آخِرَ مَا أُنْزِلَ، ثُمَّ مَا نَسَخَهَا شَيْءٌ"**[2]

الرواية الثانية:

عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، قَالَ: أَمَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبْزَى، أَنْ أَسْأَلَ ابْنَ عَبَّاسٍ، عَنْ

(1) قال القرطبي:"وَإِلَى عُمُومِ هَذِهِ الْآيَةِ مَعَ هَذِهِ الْأَخْبَارِ عَنْ زَيْدٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ ذَهَبَتِ الْمُعْتَزِلَةُ " محمد القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، تحق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش : دار الكتب المصرية - القاهرة الطبعة: الثانية، 1384هـ - 1964 م، (333/5)

(2) أخرجه مسلم في كتاب التفسير، صحيح مسلم،3023،(2317/4)

هَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ:﴿ وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا ﴾[النساء:93] فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ: **"لَمْ يَنْسَخْهَا شَيْءٌ"**

وَعَنْ هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ﴾ الفرقان: 68] قَالَ: «**نَزَلَتْ فِي أَهْلِ الشِّرْكِ**»[1]

الرواية الثالثة:

عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: "نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ بِمَكَّةَ: "وَٱلَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ]الفرقان: 68[إِلَى قَوْلِهِ: "مُهَانًا "]الفرقان: 69[فَقَالَ الْمُشْرِكُونَ: وَمَا يُغْنِي عَنَّا الْإِسْلَامُ، وَقَدْ عَدَلْنَا بِاللهِ، وَقَدْ قَتَلْنَا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللهُ، وَأَتَيْنَا الْفَوَاحِشَ؟ فَأَنْزَلَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: " إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَٰلِحًا"]الفرقان: 70[إِلَى آخِرِ الْآيَةِ، قَالَ: «**فَأَمَّا مَنْ دَخَلَ فِي الْإِسْلَامِ وَعَقَلَهُ، ثُمَّ قَتَلَ، فَلَا تَوْبَةَ لَهُ**»[2]

الرواية الرابعة:

عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، قَالَ: قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: أَلِمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا مِنْ تَوْبَةٍ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: فَتَلَوْتُ عَلَيْهِ هَذِهِ الْآيَةَ الَّتِي فِي الْفُرْقَانِ: ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ﴾ [الفرقان: 68] إِلَى آخِرِ الْآيَةِ، قَالَ: «**هَذِهِ آيَةٌ مَكِّيَّةٌ نَسَخَتْهَا آيَةٌ مَدَنِيَّةٌ**»**:**﴿ وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا ﴾فِيهَا ﴾[النساء:93] ، وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ هَاشِمٍ: فَتَلَوْتُ عَلَيْهِ هَذِهِ الْآيَةَ الَّتِي فِي الْفُرْقَانِ: **" إِلَّا مَن تَابَ "** [الفرقان: 68] [3]

المطلب الأول : تحرير مذهب ابن عباس والكلام على دلالة الروايات

ذهب ابن عباس رضي الله عنهما في المشهور عنه إلى أنه **لا توبة للقاتل قتل العمد.**[4]

ووافق مذهبَه زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ وَأَبُو هُرَيْرَةَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ وَأَبُو سَلَمَةَ بن عبد الرحمن وعبيد بن عمير وَالْحَسَنُ وَقَتَادَةُ وَالضَّحَّاكُ بْنُ مُزَاحِمٍ.[5]

وَرُوِيَ عَنْهُ أَنَّ لَهُ تَوْبَةً وَجَوَازُ الْمَغْفِرَةِ لَهُ،لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَمَن يَعْمَلْ سُوٓءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُۥ ثُمَّ

(1) المصدر نفسه، (2317/4)

(2) أخرجه مسلم في التفسير، صحيح مسلم، 3023، (2318/4)

(3) كما رَوَى هذا الأثر البخاري، 4762، صحيح البخاري، 110/6

(4) يحيى النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج ، دار إحياء التراث العربي - بيروت ط2، 1392 ،(159/18)

(5) ابن كثير، تفسير القرآ ن العظيم، (334/2)

يَسْتَغْفِرِ ٱللَّهَ يَجِدِ ٱللَّهَ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾ [النساء:110]؛ وَهَذِهِ الرِّوَايَةُ الثَّانِيَةُ هِيَ مَذْهَبُ جَمِيعِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ.(1)

المطلب الثاني: الأدلة التي اعتمدها ابن عباس رضي الله عنه

1. احْتَجَّ ابن عباس رضي الله عنهما بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا ﴾[النساء:93] وذهب إلى أن الآية عامة ومحكمة لم يدخلها النسخ باعتبار أنها آخر ما نزل، ولذلك فلا تعارَض بآية الفرقان: "وَٱلَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ " [الفرقان: 68] - **إلى قَوْلِهِ**- إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَٰلِحًا" [ٱلْفُرْقَانِ: 70] لأنها خاصة في أهل الشرك الذين قرنوا مع جُرم الشرك عظائمَ أخرى كالقتل والزنا ثم تابوا بعد ذلك فإن الله يقبل منهم التوبة.

ويتأيَّد هذا بأن آية الفرقان منسوخة بآية النساء لأنها متأخرة (2)عنها فالأولى مكية والثانية مدنيَّة

ويظهرمن كلام ابن عباس رضي الله عنهما أن مراده من النسخ هنا النسخ الجزئي بمعنى **التخصيص** لا رفع الحكم المتقدم بحكم آخر متأخر عنه كما هو اصطلاح المتأخرين فالسلف كانوا يطلقون النسخ ويريدون به تخصيص العام وتقييد المطلق كما يريدون به رفع الحكم

وقصر النسخ على المعنى الأخير إنما كان بعدما استقر الاصطلاح.

وعليه فإن التوبة محجوبة عن القاتل المسلم إذا قتل عمدا وإنما تقبل ممن كان على الشرك واقترف جريمة القتل أو غيرها ثم أسلم فإن الله يتوب عليه

2. استدل أيضا بما ثبت من الوعيد الشديد على القتل العمد مما رواه وسمعه من النبي صلى الله عليه وسلم، من ذلك ما ذكره الطبري وأحمد عن ابن عباس رضي الله عنهما: عنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، قَالَ: كُنَّا عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ بَعْدَ مَا كُفَّ بَصَرُهُ، فَأَتَاهُ رَجُلٌ فَنَادَاهُ: يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ، مَا تَرَى فِي رَجُلٍ قَتَلَ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا؟ فَقَالَ: جَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا، وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا. قَالَ: أَفَرَأَيْتَ إِنْ تَابَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى؟ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ثَكِلَتْهُ أُمُّهُ وَأَنَّى لَهُ التَّوْبَةُ وَالْهُدَى؟ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَقَدْ سَمِعْتُ نَبِيَّكُمْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

(1) النووي، شرح صحيح مسلم، (159/18)

(2) عن زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ وَإِنَّ آيَةَ النِّسَاءِ نَزَلَتْ بَعْدَ آيَةِ الْفُرْقَانِ بِسِتَّةِ أَشْهُرٍ، وَفِي رِوَايَةٍ بِثَمَانِيَةِ أَشْهُرٍ، ذَكَرَهُمَا النَّسَائِيُّ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ. تفسير القرطبي، (333/5)

يَقُولُ: «**ثَكِلَتْهُ أُمُّهُ قَاتِلُ مُؤْمِنٍ مُتَعَمِّدًا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ آخِذَهُ بِيَمِينِهِ أَوْ بِشِمَالِهِ تشخب أوداجه من قبل عرش الرحمن، يلزم قاتله بشماله وبيده الأخرى رأسه، يقول: يا رب، سَلْ هَذَا فِيمَ قَتَلَنِي**» [1]

وفي رواية: "وَايْمُ الَّذِي نَفْسُ عَبْدِ اللَّهِ بِيَدِهِ، لَقَدْ أُنْزِلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فَمَا نَسَخَتْهَا مِنْ آيَةٍ حَتَّى قُبِضَ نَبِيُّكُمْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَمَا نَزَلَ بَعْدَهَا مِنْ بُرْهَانٍ"[2]

وَقَدْ رُوِيَ هَذَا عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ[3] مِنْ طُرُقٍ كَثِيرَةٍ، منها رواية صريحة في استحقاق القاتل النار

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ سأله سَائِلٌ فَقَالَ: يَا أَبَا الْعَبَّاسِ، هَلْ لِلْقَاتِلِ تَوْبَةٌ؟ فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ كَالْمُتَعَجِّبِ مِنْ مَسْأَلَتِهِ: مَاذَا تَقُولُ! مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا. ثُمَّ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: وَيْحَكَ! أَنَّى لَهُ تَوْبَةٌ! سَمِعْتُ نَبِيَّكُمْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ:

"أْتِي الْمَقْتُولُ مُعَلَّقًا رَأْسَهُ بِإِحْدَى يَدَيْهِ مُتَلَبِّبًا قاتله بيده الأخرى تشخب أو داجة دَمًا حَتَّى يُوقَفَ فَيَقُولُ الْمَقْتُولُ لِلَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى رَبِّ هَذَا قَتَلَنِي فَيَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى لِلْقَاتِلِ تَعِسْتَ وَيُذْهَبُ بِهِ إِلَى النَّارِ" [4]

المطلب الثالث :الدراسة النقدية للرواية

أ. نقد الرواية من جهة الثبوت:

الرواية ثابتة عن ابن عباس رضي الله عنه لورودها بسند صحيح في كتب السنة ومنها صحيحي البخاري ومسلم

ب. نقد الرواية من جهة المتن والدلالة:

أما المتن فترد عليه مجموعة من الإشكالات تجعل منه محلا للنقد والمعارضة من ذلك:

(1) الطبري، تفسير الطبري، 4/ 220، ورواه أحمد أيضا بلفظ مقارب، مسند أحمد، 1/ 240. قال أحمد شاكر: وهو حديث صحيح، من طريق محمد بن جعفر عن شعبة، عن يحيى بن المجبر التيمي. تفسير الطبري، 63/9

(2) الطبري، تفسير الطبري، 63/9 –وهو حديث صحيح كما قال أحمد شاكر -ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، (334/2).

(3) جاء الوعيد على القتل في أحاديث كثيرة من رواية ابن عباس وغيره تنظر في تفسير القرطبي(332/5)

(4) أخرجه الطبراني في الأوسط 4217، المعجم الأوسط، 286/4
قال المنذري: رواته رواة الصحيح واللفظ له أي للطبراني وصححه الألباني، **صحيح الترغيب والترهيب**، 2/632

1. إن القول بأن القاتل قتل العمد لا توبة له يعارض عموم نصوص الكتاب والسنة التي تشكل جملتها أصلا عقديا[1] يقضي بأن:

- الذنوب قابلة للمغفرة مالم تصل إلى حد الشرك.
- مرتكب الكبيرة تحت مشيئة الله إن شاء عذبه وإن شاء غفر له.
- التوبة تمنع في حالات مخصوصة منصوص عليها وتدخل جميعها تحت حالة اليأس من العمل كطلوع الشمس من مغربها، والغرغرة، ووقوع العذاب العام.

كما أن السنة نصت على قبول توبة القاتل؛ وبيان ذلك في رد ابن كثير تفسير ابن عباس رضي الله عنهما مفندا قوله

قال ابن كثير:

"وَالَّذِي عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ مِنْ سَلَفِ الْأُمَّةِ وَخَلَفِهَا أَنَّ الْقَاتِلَ له توبة فيما بينه وبين الله عَزَّ وَجَلَّ، فَإِنْ تَابَ وَأَنَابَ، وَخَشَعَ وَخَضَعَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا بَدَّلَ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِ حَسَنَاتٍ، وعوض المقتول من ظلامته وأرضاه عن ظلامته، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَدۡعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ صَلِحًا﴾ [الفرقان: 68] **إلى قَوْلِهِ:** ﴿إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا﴾ [الْفُرْقَانِ: 70]وَهَذَا خَبَرٌ لَا يَجُوزُ نَسْخُهُ وَحَمْلُهُ عَلَى الْمُشْرِكِينَ وَحَمْلُ هَذِهِ الْآيَةِ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ خِلَافُ الظَّاهِرِ، وَيَحْتَاجُ حَمْلُهُ إِلَى دَلِيلٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ"[2]

وعلى هذا فإن ابن كثير يذهب إلى القول بعموم آية سورة الفرقان، وأنها تفيد قبول التوبة من جميع الذنوب خلافا لابن عباس حيث يرى أنها خاصة بأهل الشرك وأن آية النساء ناسخة لما قبلها

وقد رد القرطبي دعوى النسخ والتعارض بين الآيتين بإمكان الجمع، وإذا أمكن الجمع فلا نسخ ولا تعارض، فذهب إلى أن آية النساء مطلقة وآية الفرقان تقيد دلالتها؛ قال رحمه الله:

---

(1) وويدل لهذا الأصل أخبار كثيرة كَحَدِيثِ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ الَّذِي قَالَ فِيهِ: (تُبَايِعُونِي عَلَى أَلَّا تُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا تَزْنُوا وَلَا تَسْرِقُوا وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ فَمَنْ وَفَّى مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ وَمَنْ أَصَابَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَعُوقِبَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَسَتَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ فَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ إِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ وَإِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ(وهوعند البخاري، 7213، صحيح البخاري، 79/9وغيره. .

وَكَحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فِي الَّذِي قَتَلَ مِائَةَ نَفْسٍ. وهو عند مسلم، 2766، **صحيح مسلم**، 4/118 وغيره.

(2) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، (336/2)

"وَذَلِكَ أَنْ يُحْمَلَ مُطْلَقُ آيَةِ (النِّسَاءِ) عَلَى مُقَيَّدِ آيَةِ (الْفُرْقَانِ) فَيَكُونُ مَعْنَاهُ فَجَزَاؤُهُ كَذَا إِلَّا مَنْ تَابَ، لَا سِيَّمَا وَقَدِ اتَّحَدَ الْمُوجِبُ [1]وَهُوَ الْقَتْلُ وَالْمُوجَبُ وَهُوَ التَّوَاعُدُ بِالْعِقَابِ"[2]

ثُمَّ إِنَّ القول بعموم آية النساء معارض بالإجماع[3]على أن القاتل الذي اقتص منه في الدنيا غير مطالب في الآخرة بعد إقامة الحد عليه... فلا يصح القول بالعموم إذن.

قال القرطبي:

" وَالْوَعِيدُ غَيْرُ نَافِذٍ عَلَيْهِ إِجْمَاعًا عَلَى مُقْتَضَى حَدِيثِ عُبَادَةَ[4]، فَقَدِ انْكَسَرَ عَلَيْهِمْ مَا تَعَلَّقُوا بِهِ مِنْ عُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: (وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِناً مُتَعَمِّداً فَجَزاؤُهُ جَهَنَّمُ) وَدَخَلَهُ التَّخْصِيصُ بِمَا ذَكَرْنَا، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَالْوَجْهُ أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ مَخْصُوصَةٌ كَمَا بَيَّنَّا"[5]

أما آية سورة النساء وما أفادته من الوعيد بالخلود في النار فهو محمول على أحد الوجوه الآتية:

1. "أن هَذَا جَزَاؤُهُ إِنْ جَازَاهُ" قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ وَجَمَاعَةٌ مِنَ السَّلَفِ. [6]

بمعنى أن الجزاء وارد لكن لا يلزم منه وقوعه على كل حال فلو تاب رفع عنه الجزاء، وكذا لو قدم أعمالا صالحة فإنها تَمْنَعُ وُصُولَ ذَلِكَ الْجَزَاءِ إِلَيْهِ عَلَى قَوْلَيْ أَصْحَابِ الموازنة والإحباط وهذا المسلك يصدق على جميع نصوص الوعيد[7]

2. دخول القاتل النَّار على تقدير وقوعه -سواء بسبب أنه لا تقبل توبته على رأي ابن عباس أو بسب أنه لم توجد له أعمال صالحة ينجو بها على قول الجمهور -محمول على **المكث الطويل** ولفظ الخلود ليس على ظاهره لورود أدلة تصرفه إلى معنى آخر محتمل وهو المكث الطويل

"وَالْخُلُودُ لَا يَقْتَضِي الدَّوَامَ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ ٱلْخُلْدَ ﴾ [الأنبياء:34]، وَقَالَ تَعَالَى: "يَحْسَبُ أَنَّ مَالَهُۥٓ أَخْلَدَهُۥ"[الهمزة:3] . قَالَ زهير[8]:

(1) يشير إلى شرط حمل المطلق على المقيد وهو اتحاد الموجب أو سبب الحكم.

(2) القرطبي، تفسير القرطبي،(2/ 333)

(3) القرطبي، تفسير القرطبي (336/5)

(4) المذكور في الهامش ص 25

(5) القرطبي، تفسير القرطبي، (336/5)

(6) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، (336/2)

(7) المصدر السابق، (336/2)

(8) االأعلم الشنتمري، يوسف بن سليمان، أشعار الشعراء الستة الجاهليين، بلا سنة الطباعة، ص55-المكتبة الشاملة

وَلَا خَالِدًا إِلَّا الْجِبَالَ الرَّوَاسِيَا

وَهَذَا كُلُّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْخُلْدَ يُطْلَقُ عَلَى غَيْرِ مَعْنَى التَّأْبِيدِ، فَإِنَّ هَذَا يَزُولُ بِزَوَالِ الدُّنْيَا وَكَذَلِكَ الْعَرَبُ تَقُولُ: لَأُخَلِّدَنَّ فُلَانًا فِي السِّجْنِ، وَالسِّجْنُ يَنْقَطِعُ وَيَفْنَى، وَكَذَلِكَ الْمَسْجُونُ. وَمِثْلُهُ قَوْلُهُمْ فِي الدُّعَاءِ: خَلَّدَ اللَّهُ مُلْكَهُ وَأَبَّدَ أَيَّامَهُ[1].

قال ابن كثير:

" وَقَدْ تَوَاتَرَتِ الْأَحَادِيثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **«أَنَّهُ يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ كان في قلبه أدنى مثقال ذَرَّةٍ مِنْ إيمَانٍ»**[2]، وَأَمَّا حَدِيثُ مُعَاوِيَةَ **«كُلُّ ذنب عسى الله أن يغفره إلا الرجل يموت كافرا، أو الرجل يقتل مؤمنا متعمدا»**[3] فعسى لِلتَّرَجِّي، فَإِذَا انْتَفَى التَّرَجِّي فِي هَاتَيْنِ الصُّورَتَيْنِ لا تنفي وُقُوعُ ذَلِكَ فِي أَحَدِهِمَا وَهُوَ الْقَتْلُ لِمَا ذَكَرْنَا مِنَ الْأَدِلَّةِ"[4]

3. الوعيد الوارد مَحْمُولٌ عَلَى التَّغْلِيظِ وَالتَّحْذِيرِ مِنَ الْقَتْلِ وَالتَّوْرِيَةِ فِي الْمَنْعِ مِنْهُ.

قال النووي: "وَمَا رُوِيَ عَنْ بَعْضِ السَّلَفِ مِمَّا يُخَالِفُ هَذَا مَحْمُولٌ عَلَى التَّغْلِيظِ وَالتَّحْذِيرِ مِنَ الْقَتْلِ وَالتَّوْرِيَةِ فِي الْمَنْعِ مِنْهُ، وَلَيْسَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ الَّتِي احتج بها ابن عَبَّاسٍ تَصْرِيحٌ بِأَنَّهُ يُخَلَّدُ وَإِنَّمَا فِيهَا أَنَّهُ جزاؤه ولايلزم مِنْهُ أَنَّهُ يُجَازَى"[5]

"وذهبت جماعة إلى إِنَّ الْقَاتِلَ فِي الْمَشِيئَةِ تَابَ أَوْ لَمْ يَتُبْ، قَالَهُ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ.

وإنّ معنى (جزاؤه) في الآية: جَازَاهُ بِذَلِكَ، أَيْ هُوَ أَهْلٌ لِذَلِكَ وَمُسْتَحِقُّهُ لِعَظِيمِ ذَنْبِهِ. نص على هذا أبو مجلز لا حق بْنُ حُمَيْدٍ وَأَبُو صَالِحٍ وَغَيْرُهُمَا. وَرَوَى أَنَسُ بن مالك عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: **(إِذَا وَعَدَ اللَّهُ لِعَبْدٍ ثَوَابًا فَهُوَ مُنْجِزُهُ وَإِنْ أو عدله الْعُقُوبَةَ فَلَهُ الْمَشِيئَةُ إِنْ شَاءَ عَاقَبَهُ وَإِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ).** وَفِي هَذَيْنَ التَّأْوِيلَيْنِ دَخَلٌ، وأجيب هذا الوجه غير مراد في الآية وَإِنْ رُوِيَ أَنَّهُ مَرْفُوعٌ

الحديثة.

(1) القرطبي، تفسير القرطبي، (5/3332-336)

(2) أخرجه البخاري، 22، صحيح البخاري، 13/1

(3) أخرجه أحمد، مسند أحمد، 16907، 112/28 قال أحمد شاكر: صحيح لغيره. وبذا حكم الألباني في صحيح الترغيب والترهيب، 631/2

(4) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، (336/2).

(5) النووي، شرح صحيح مسلم، (159/18)

قَالَ النَّحَّاسُ: وَهَذَا الْوَجْهُ الْغَلَطُ فيه بين، وقد قال الله عز وَجَلَّ: "ذَلِكَ جَزَاؤُهُمْ جَهَنَّمُ بِمَا كَفَرُوا" وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ: إِنْ جَازَاهُمْ، وَهُوَ خَطَأٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ لِأَنَّ بَعْدَهُ "وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ" وَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى مَعْنَى جَازَاهُ

أما ما قيل: بأن هَذَا وَعِيدٌ، وَالْخُلْفُ فِي الْوَعِيدِ كَرَمٌ، كَمَا قَال الشاعر:

وَإِنِّي مَتَى أَوْعَدْتُهُ أَوْ وَعَدْتُهُ ... لَمُخْلِفُ إِيعَادِي وَمُنْجِزُ مَوْعِدِي[1]

فمردود أيضا، قَالَ الْقُشَيْرِيُّ:

وَفِي هَذَا نَظَرٌ، لِأَنَّ كَلَامَ الرَّبِّ لَا يَقْبَلُ الْخُلْفَ إِلَّا أَنْ يُرَادَ بِهَذَا تَخْصِيصُ الْعَامِّ، فَهُوَ إِذًا جَائِزٌ فِي الْكَلَامِ

وبناء على ما تقدم فإن أرجح لمعاني ما يحمل عليه الجزاء أن يقال: جَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ إِنْ لَمْ يَتُبْ وَأَصَرَّ عَلَى الذَّنْبِ حَتَّى وَافَى رَبَّهُ عَلَى الْكُفْرِ بِشُؤْمِ الْمَعَاصِي."[2]

4. ذَكَرَ هِبَةُ اللَّهِ فِي كِتَابِ (النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ) أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ مَنْسُوخَةٌ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: (وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ)، وَقَالَ: هَذَا إِجْمَاعُ النَّاسِ إِلَّا ابْنَ عَبَّاسٍ وَابْنَ عُمَرَ فَإِنَّهُمَا قَالَا هِيَ مُحْكَمَةٌ.

ذكره القرطبي ثم تعقبه بقوله:

"وَفِي هَذَا الَّذِي قال نَظَرٌ، لِأَنَّهُ مَوْضِعُ عُمُومٍ وَتَخْصِيصٍ لَا مَوْضِعَ نَسْخٍ، قَالَهُ ابْنُ عَطِيَّةَ. قُلْتُ: هَذَا حَسَنٌ، لِأَنَّ النَّسْخَ لَا يَدْخُلُ الْأَخْبَارَ إِنَّمَا الْمَعْنَى فَهُوَ يَجْزِيهِ. وَقَالَ النَّحَّاسُ فِي (مَعَانِي الْقُرْآنِ) لَهُ: الْقَوْلُ فِيهِ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ أَهْلِ النَّظَرِ أَنَّهُ مُحْكَمٌ وَأَنَّهُ يُجَازِيهِ إِذَا لَمْ يَتُبْ، فَإِنْ تَابَ فَقَدْ بَيَّنَ أَمْرَهُ بِقَوْلِهِ: "وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ"]طه:82 [فَهَذَا لَا يَخْرُجُ عَنْهُ". [3]

5. رواية ابن عباس السابقة قد عورضت برواية أخرى مخالفة يذهب فيها إلى أن القاتل قتل العمد له توبة .

عن سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ فَقَالَ أَلِمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا تَوْبَةٌ؟

(1) نسب إلى طرفة بن العبد وليس في ديوانه المطبوع لدى دار الكتب العلمية، ط3، 1423 هـ - 2002 م بتحقيق مهدي محمد ناصر الدين، وإنما ذكر منسوبا إلى طرفة في كتاب شرح المعلقات التسع - وهو كتاب منسوب لأبي عمرو الشيباني (ت 206 هـ)، تحقيق وشرح: عبد المجيد همو، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت – لبنان، ط1، 1422 هـ - 2001 م وهذا البيت مذكور في كتب اللغة المتقدمة غير منسوب إلى شاعر معين.

(2) القرطبي، تفسير القرطبي، (5/3332-336)

(3) المصدر السابق،(5/3332-336)

قَـالَ: لَا، إِلَّا النَّـارَ، قَـالَ: فَلَمَّـا ذَهَـبَ قَـالَ لَـهُ جُلَسَـاؤُهُ: أَهَكَـذَا كُنْـتَ تُفْتِينَـا؟ كُنْـتَ تُفْتِينَـا أَنَّ لِمَـنْ قَتَـلَ تَوْبَـةً مَقْبُولَـةً، قَـالَ: إِنِّـي لا أحسـبه رَجُلًا مُغْضَبًـا يُرِيـدُ أَنْ يَقْتُـلَ مُؤْمِنًـا. قَـالَ: فَبَعَثُـوا فِـي إِثْـرِهِ فَوَجَـدُوهُ كَذَلِـكَ.(1)

ويترتـب علـى هـذه الروايـة احتمـال أنـه لـم يـرد التفسـير فـي الآيـة بـل أراد الفتيـا، ومعلـوم أن الفتيـا تنـزل علـى أحـوال المفتـي؛ وحينئـذ تكـون خاصـة ولا يؤخـذ منهـا حكـم عـام بـخلاف التفسـير

والجمع بين الروايتين يقتضي حمل الرواية الأولى على المعنى المذكور.

ويؤيـده قـول ابـن حجربعـد ذكـر الحديـث: " وَرَوَى سَـعِيدُ بْـنُ مَنْصُـورٍ، نَـا سُـفْيَانُ؛ قَـالَ " كَانَ أَهْلُ الْعِلْمِ إِذَا سُئِلُوا عَنْ الْقَاتِلِ؟ قَالُوا: لَا تَوْبَـةَ لَـهُ، وَإِذَا ابْتُلِـيَ رَجُـلٌ قَالُوا لَـهُ: تُـبْ ". وَفِـي الْمَعْنَـى مَـا أَخْرَجَـهُ أَبُـو دَاوُد(2) عَـنْ أَبِـي هُرَيْـرَةَ: «أَنَّ رَجُلًا سَـأَلَ النَّبِـيَّ - صَلَّـى اللَّهُ عَلَيْـهِ وَسَـلَّمَ - عَـنْ الْمُبَاشَـرَةِ لِلصَّائِـمِ، فَرَخَّـصَ لَـهُ، وَأَتَـاهُ آخَـرُ فَسَـأَلَهُ فَنَهَـاهُ، فَـإِذَا الَّـذِي رَخَّـصَ لَـهُ شَـيْخٌ، وَإِذَا الَّـذِي نَهَـاهُ شَـابٌّ"(3)

6. سـبب نـزول الآيـة يرجـح احتمـال كونهـا خاصـة فـي الكفـار دون المسـلمين، وقـد ذكـر القرطبـي سـبب نـزول الآيـة وحكـى الإجمـاع عليـه فقـال:

"وَقَـدْ أَجْمَعُـوا عَلَـى أَنَّ الْآيَـةَ نَزَلَـتْ مَقِيـسِ بْـنِ ضبابـة(4)، وَذَلِـكَ أَنَّـهُ كَانَ قَـدْ أَسْـلَمَ هُـوَ وَأَخُـوهُ هشـام بـن ضبابـة(5)، فَوَجَـدَ هِشَـامًا قَتِـيلًا فِـي بَنِـي النَّجَّـارِ فَأَخْبَـرَ بِذَلِـكَ النَّبِـيَّ صَلَّـى اللَّهُ عَلَيْـهِ

(1) أخرجه ابن أبي شيبة، كتاب الديات، باب من قال: للقاتل توبة، 27753، مصنف ابن أبي شيبة، 435/5.
قال ابن حجر:**رجاله ثقات.** ابن حجر، **التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير**، حسن بن عباس بن قطب، امؤسسة قرطبة – مصر، ط1، 1416هـ/1995م ، 4/ 343.

(2) رواه أبو داود، ،2387، كتاب الصوم، باب كراهيته للشاب، سنن أبي داود،312/2 قال الألباني: حسن صحيح.

(3) ابن حجر، التلخيص الحبير، 343/4-345

(4) ولعلَّ " مِقْيَس بْنِ صُبَابَةَ" هو الضبط الصحيح لاسمه. قال ابن حجر: وهو بضم المهملة وموحدتين عند أكثر أهل اللّغة. وقال ابن دريد بالضّاد المعجمة. ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة، عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1415 هـ، 422/6
ينظرأيضا : محمد الأمين الجكني، **دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب**، مكتبة ابن تيمية - القاهرة ، ط1، 1417 هـ - 1996 م، ص68

(5) هو هِشَام بن صبابة بن حزن بن سيار بن عبد الله بن كلب بن عوف بن كعب بن عَامِر بن ليث بن بكر بن عبد مناة بن كنانة، الكناني الليثي، أخو مقيس بن صبابة.ابن الأثير، أسد الغابة في معرفة الصحابة، المحقق: علي محمد معوض - عادل أحمد عبد الموجود ، دار الكتب العلمية، ط1، 1415هـ - 1994 م، 5| 375 قتل سنة ست - الذهبي، سير أعلام النبلاء، 59/1

وَسَلَّمَ، فَكَتَبَ لَهُ إِلَيْهِمْ أَنْ يَدْفَعُوا إِلَيْهِ قَاتِلَ أَخِيهِ وَأَرْسَلَ مَعَهُ رَجُلًا مِنْ بَنِي فِهْرٍ[1]، فَقَالَ بَنُو النَّجَّارِ: وَاللَّهِ مَا نَعْلَمُ لَهُ قَاتِلًا وَلَكِنَّا نُؤَدِّي الدِّيَةَ، فَأَعْطَوْهُ مِائَةً مِنَ الْإِبِلِ، ثُمَّ انْصَرَفَا رَاجِعَيْنِ إِلَى الْمَدِينَةِ فَعَدَا مَقِيسٌ عَلَى الْفِهْرِيِّ فَقَتَلَهُ بِأَخِيهِ وَأَخَذَ الْإِبِلَ وَانْصَرَفَ إِلَى مَكَّةَ كَافِرًا مُرْتَدًّا، وَجَعَلَ يُنْشِدُ:

قَتَلْتُ بِهِ فِهْرًا وَحَمَّلْتُ عَقْلَهُ ... سَرَاةَ بَنِي النَّجَّارِ أَرْبَابَ فَارِعِ

حَلَلْتُ بِهِ وِتْرِي وَأَدْرَكْتُ ثَوْرَتِي ... وَكُنْتُ إِلَى الْأَوْثَانِ أَوَّلَ رَاجِعِ

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: **"لَا أُؤَمِّنُهُ فِي حِلٍّ وَلَا حَرَمٍ"**[2] وَأَمَرَ بِقَتْلِهِ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ وَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِالْكَعْبَةِ، وَإِذَا ثَبَتَ هَذَا بِنَقْلِ أَهْلِ التَّفْسِيرِ وَعُلَمَاءِ الدِّينِ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُحْمَلَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ"[3]

7. حُكِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: مُتَعَمِّدًا مَعْنَاهُ مُسْتَحِلًّا لِقَتْلِهِ، وهذا القول ينبني عليه أن الخلود في النار إنما استحقه القاتل بسبب كفره إذ إن المستحل لما حرم الله كافر بالإجماع[4].

ويتأيد هذا القول بأن قوله: **(فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خالِداً فِيها وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ)** دَلِيلٌ عَلَى كُفْرِهِ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَغْضَبُ إِلَّا عَلَى كَافِرٍ خَارِجٍ مِنَ الْإِيمَانِ

---

(1) هو زهير بن عياض الفهري من المهاجرين، وكان من أهل بدر وأحد. ابن حجر ، الإصابة في تمييز الصحابة، 477/2

(2) أخرج الحديث الطبري بإسناده قال: حدثنا القاسم قال، حدثنا الحسين قال، حدثني حجاج، عن ابن جريج، عن عكرمة الحديث. الطبري. تفسير الطبري، 61/9 ولم يعلق عليه أحمد شاكر. والرواية مشهورة جدا تناقلها المفسرون بلا نكير . وأنكرها د.سليم الهلالي فقال: أخرجه الطبري في "جامع البيان" (5/ 137) من طريق سنيد: ثني حجاج عن ابن جريج من عكرمة.

قلنا: وسنده ضعيف جداً؛ فيه ثلاث علل:

الأولى: الإرسال.

الثانية: ابن جريج لم يسمع عن عكرمة.

الثالثة: سنيد ضعيف. د.سليم الهلالي، **الاستيعاب في بيان الأسباب**، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية ، ط1، 1425 هـ، 1/456. وفي هذا التخريج إشكال حيث لم يذكر د.سليم الهلالي مصادره، ورجال الإسناد الذين ذكرهم مختلفون عما في تفسير الطبري بتحقيق شاكر وهي نسخة في غاية الدقة!

والله أعلم بالصواب.

(3) القرطبي، **تفسير القرطبي**،(5/333).

(4) المصدر نفسه، (5/333).

وعلى هذا فإن رواية ابن عباس يرد على دلالاتها احتمالات عدة وما طرأ عليه الاحتمال بطل به الاستدلال.

وبعد عرض إيرادات العلماء ومناقشاتهم لرأي ابن عباس رضي الله عنهما بقي أن نبحث مسألة منهجية وهي:

ما حكم تفسير الصحابي؟ وهل القول بأن "تفسير الصحابي له حكم الرفع "على إطلاقه؟

المطلب الرابع: حجية تفسير الصحابي

لا يصح إطلاق الحكم على تفسير الصحابي جملة من حيث الاحتجاج به وعدمه، ففي المسألة تفصيل[1].

فمن تفسيرات الصحابة ما لها حكم الرفع كالتفسير الناشئ عن مشاهدة التنزيل من أسباب النزول وغيره، وأحوال من نزلت فيهم آيات القرآن، وكذا الأمور الغيبية، ومنها ما يعتمد على النقل من النبي صلي الله عليه وسلم أو الصحابة بعضهم من بعض؛ ومنها أيضا ما يتعلق بالنظر والاستدلال وهذا القسم مما يختلف فيه الصحابة وليس قول أحدهم عند الخلاف بحجة على الآخر

قال ابن الصلاح في:

"ما قيل من أن تفسير الصحابى حديث مسند، فإنما ذلك فى تفسير يتعلق بسبب نزول آية يخبر به الصحابى، أو نحو ذلك مما لا يمكن أن يؤخذ إلا عن النبى صلى الله عليه وسلم ولا مدخل للرأى فيه، كقول جابر رضى الله عنه: كانت اليهود تقول: **مَن أتى امرأته من دُبُرها فى قُبُلها جاء الولد أحول، فأنزل الله عَزَّ وجَلَّ: "نِسَآؤُكُمۡ حَرۡثٞ لَّكُمۡ فَأۡتُواْ حَرۡثَكُمۡ أَنَّىٰ شِئۡتُمۡ** " الآية]البقرة: 223 [[2]، فأما سائر تفاسير الصحابة التى لا تشتمل على إضافة شئ إلى الرسول صلى الله عليه وسلم فمعدودة في الموقوفات"[3]

وقد تبين من المناقشة أن مذهب ابن عباس رضي الله عنهما قد خالفه فيه جمع من الصحابة والتابعين ومنهم تلميذه مجاهد[4].

(1) لمزيد من التفصيل ينظر بحث د.مساعد الطيار : مصادر التفسير-تفسير الصحابة https://ar.islamway.net/book/19648/

(2) أخرجه البخاري، 4528، كتاب تفسير القرآن، باب نساؤكم حرث لكم، صحيح البخاري، 29/6

(3) ابن الصلاح، معرفة علوم الحديث، ص (24)

(4) روى الطبري بإسناده أن مجاهد ا لما ذكر له قول ابن عباس في آية النساء قال: إلا من ندم. ينظر: الطبري،

ويظهر أن قوله ذلك من قبيل تفسير القرآن بالقرآن وبنصوص السنة فهو إذن من قبيل الاجتهاد والرأي، ولولا أنه معارض بجملة كبيرة من المعارضات لكان قولا مقدما لجلالة قدر الصحابة عموما وابن عباس بوجه خاص، ولِمَا لهم من الفهم التامّ، والعلم الصحيح، والعمل الصالح، لا سيما علماؤهم وكبراؤهم.وصلى الله وسلم على سيدنا محمد.

الخاتمة

في ختام بحث مرويات سيدنا وسيد علماء التفسير قاطبة عبد الله بن عباس رض الله عنهما توصلت إلى جملة من النتائج وهي:

1. إن مرويات ابن عباس في التفسير كثيرة إلا أنها متفاوتة من حيث القطع بثبوتها عنه أو عدمه وعليه وجب الحيطة والحذر عند نقلها ودراستها.

2. إن دراسة مرويات الصحابة في التفسير تقتضي دراية تامة بمنهج جمهور العلماء في التعامل مع هذه المرويات؛ فإنهم تناقلوا روايات كثيرة واعتمدوها في فهم كلام الله دونما تشدد في نقدها؛ وقد يطبقون على روايتها بلا نكير مع علمهم التام بما فيها من الضعف بناء على احتمال ثبوتها.

3. إن لأئمة المحدثين منهج واضح في قبول هذه الروايات واحتمالها ذلك أنهم يفرقون بين أسانيد الأخبار التي تشتمل على الأحكام وأسانيد غيرها من حيث التشديد أو التساهل.

4. يحسن التفريق بين الاعتماد التام على منهج أهل الحديث في نقد الروايات وبين الاستفادة منه، فالصحيح أن يستفاد من منهجهم، وينتفي وجه الاستفادة منه في حالات معينة كأن يكون في التفسير المروي غرابة أو نكارة أو شذوذ ظاهر.

5. إن اختلاف الرواية عن الصحابي في التفسير لا يلزم منه اطراح المروي بل الأولى أن يسلك الدارس مسلك الجمع بين المرويات فإن تعذر رجح الأصح إسنادا أو المتأخر من الروايات.

6. إن توجيه رواية الصحابي أو التابعي أولى من ردها، وكونها صادرة عن اجتهاد لا ينهض حجة لدحض تلك الرواية وذلك أن آراءهم بالجملة خير من آرائنا لاكتمال آلة الاجتهاد لديهم.

7. يجب التأني والتؤدة ودراسة الموضوع على وجه الاستيعاب قبل إطلاق حكم

جامع البيان، 63/9

النكارة على الرواية التفسيرية أو إدراجها في قسم الإسرائيليات فليس كل ما لم يستسغه الذوق أو لم يوافق القياس يصلح لأن يصبغ باللون الإسرائيلي ويصنف في قسم الدخيل من التفسير.

8. إن التفسير المأثور يرتبط ببيان المعنى، وإدراك المعنى يحصل من غير جهة الحكم على الإسناد؛ لذا فإن عرض التفسير على مجموعة من الأصول تبين صحيحه من ضعيفه كالنظر في السياق واللغة وعادات القرآن ونصوص السنة وهذا هو المنهج الصحيح في نقد المأثور.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

قائمة المصادر والمراجع:

الأصبهاني، أبو نعيم (1974). حلية الأولياء وطبقات الأصفياء. السعادة.

الألباني، محمد (1992). سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة. دار المعارف.

الألباني، محمد (2000). صَحِيحُ التَّرْغِيب وَالتَّرْهِيب. مكتَبة المَعارف لِلنَشْرِ والتوزيْع.

الأندلسي، أبو حيان (1420هـ). البحر المحيط في التفسير (تحقيق صدقي جميل). دار الفكر.

البخاري، محمد بن إسماعيل (1422هـ). صحيح البخاري (تحقيق محمد زهير الناصر). دار طوق النجاة.

البيهقي، أحمد (1405هـ). دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة. دار الكتب العلمية.

البيهقي، أحمد (1970). مناقب الشافعي (تحقيق السيد أحمد صقر). مكتبة دار التراث.

ابن تيمية، أحمد (1426هـ). بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (تحقيق مجموعة من المحققين). مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

ابن تيمية، أحمد (1986). منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية (تحقيق محمد رشاد سالم). جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

الجكني، محمد الأمين (1996). دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب. مكتبة ابن تيمية.

الحاكم، أبو عبد الله (1990). المستدرك على الصحيحين (تحقيق مصطفى عبد القادر عطا). دار الكتب العلمية.

الحميدي، عبد العزيز (د.ت.). تفسير ابن عباس ومروياته في التفسير من كتب السنة. جامعة أم القرى.

حنبل، أحمد (1995). مسند أحمد (تحقيق أحمد محمد شاكر). دار الحديث.

ابن حجر، أحمد (1986). تقريب التهذيب (تحقيق محمد عوامة). دار الرشيد.

الخطيب البغدادي (د.ت.). الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (تحقيق محمود الطحان). مكتبة المعارف.

الخليلي، أبو يعلى (1409هـ). الإرشاد في معرفة علماء الحديث (تحقيق محمد سعيد عمر إدريس). مكتبة الرشد.

الذهبي، شمس الدين (1998). تذكرة الحفاظ. دار الكتب العلمية.

الذهبي، شمس الدين (د.ت.). سير أعلام النبلاء (تحقيق مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، ط3). مؤسسة الرسالة.

الذهبي، محمد (د.ت.). التفسير والمفسرون. مكتبة وهبة.

الرجال، راشد عبد المنعم (1991). تفسير ابن عباس المسمى صحيفة علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في تفسير القرآن الكريم. مؤسسة الكتب الثقافية.

الزُّرْقاني، محمد (د.ت.). مناهل العرفان في علوم القرآن. مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.

الزركشي، بدر الدين (1957). البرهان في علوم القرآن (تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم). دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابى الحلبي وشركائه.

الزركلي، خير الدين (2002). الأعلام (ط15). دار العلم للملايين.

الزمخشري، محمود (د.ت.). الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل. دار الكتاب العربي.

السبت، خالد (2005). المختصر في قواعد التفسير. دار ابن القيم، دار ابن عفان.

ابن سعد، محمد (1993). الطبقات الكبرى (تحقيق محمد السلمي). مكتبة الصديق.

السيوطي، جلال الدين (1974). الإتقان في علوم القرآن (تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم). الهيئة المصرية العامة للكتاب.

الشنتمري، الأعلم (د.ت.). أشعار الشعراء الستة الجاهليين.

أبو شُهبة، محمد (د.ت.). الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير. مكتبة السنة.

الشيباني، أبو عمرو (2001). شرح المعلقات التسع (تحقيق وشرح عبد المجيد همو). مؤسسة الأعلمي للمطبوعات.

ابن أبي شيبة، أبو بكر (1409هـ). المصنف في الأحاديث والآثار (تحقيق كمال يوسف الحوت). مكتبة الرشد.

الصلاح، عثمان بن (1986). معرفة أنواع علوم الحديث (تحقيق نور الدين عتر). دار الفكر، دار الفكر المعاصر.

الطبراني، سليمان (د.ت.). المعجم الكبير (تحقيق حمدي السلفي، ط2). مكتبة ابن تيمية.

الطبراني، سليمان (د.ت.). المعجم الأوسط (تحقيق طارق بن عوض الله بن محمد وعبد

المحسن بن إبراهيم الحسيني). دار الحرمين.

الطبري، محمد بن جرير (د.ت.). تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله من الأخبار (تحقيق محمود محمد شاكر). مطبعة المدني.

الطبري، محمد بن جرير (2000). جامع البيان عن تأويل القرآن (تحقيق أحمد محمد شاكر). مؤسسة الرسالة.

الطيار، مساعد (1423ه). فصول في أصول التفسير . دار ابن الجوزي.

الطيار، مساعد (1428ه). شرح مقدمة في أصول التفسير . دار ابن الجوزي.

عدي، أبو أحمد (1997). الكامل في ضعفاء الرجال (تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض). الكتب العلمية.

عساكر، علي (1995). تاريخ دمشق (تحقيق عمرو بن غرامة العمروي). دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

العسقلاني، أحمد بن حجر (1415هـ). الإصابة في تمييز الصحابة (تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض). دار الكتب العلمية.

العسقلاني، أحمد بن حجر (1995). التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير (تحقيق حسن بن عباس بن قطب). مؤسسة قرطبة.

العسقلاني، أحمد بن حجر (د.ت.).العجاب في بيان الأسباب (تحقيق عبد الحكيم الأنيس). دار ابن الجوزي.

العسقلاني، أحمد بن حجر (1379). فتح الباري شرح صحيح البخاري. دار المعرفة.

على العروسي، آدم محمد (1981). ابن عباس ومنهجه في التفسير، وتفسيراته الصحيحة في الثلث الأول من القرآن. الجامعة الإسلامية.

قتيبة، عبد الله بن (1990). المسائل والأجوبة في الحديث والتفسير (تحقيق مروان العطية ومحسن خرابة). دار ابن كثير.

القرطبي، محمد (1964). الجامع لأحكام القرآن (تحقيق أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش). دار الكتب المصرية.

ابن قيم الجوزية، محمد (1970). المنار المنيف في الصحيح والضعيف (تحقيق عبد الفتاح أبو غدة). مكتبة المطبوعات الإسلامية.

ابن كثير، إسماعيل (1997). البداية والنهاية (تحقيق عبد الله التركي). دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.

ابن كثير، إسماعيل (1419هـ). تفسير القرآن العظيم (تحقيق محمد شمس الدين). دار الكتب

العلمية منشورات محمد علي بيضون.

مسلم بن الحجاج (د.ت.). المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم (تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي). دار إحياء التراث العربي.

النَّحَّاس، أبو جعفر (1408هـ). الناسخ والمنسوخ (تحقيق محمد عبد السلام محمد). مكتبة الفلاح.

الهلالي، سليم (1425هـ). الاستيعاب في بيان الأسباب. دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع.

النووي، يحيى (1392هـ). المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج. دار إحياء التراث العربي.

الهيثمي، نور الدين (1994). مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (تحقيق حسام الدين القدسي). مكتبة القدسي.

ياسين، حكمت (1999). موسوعة الصحيح المسبور من التفسير بالمأثور. دار المآثر للنشر والتوزيع والطباعة.

Romanized Arabic References: **الترجمة الصوتية لمصادر ومراجع اللغة العربية:**

al-ʾāʾaṣbahāniyyu aʾabū nuʿaymin (1974). ḥilyatu al-ʾāʾawlīāʾi waṭabaqātu alʾaʾaṣfīāʾi al-saʿādatu

alʾaʾalbāniyyu muḥammadun (1992). silsilatu alʾaʾaḥādīthi al-ḍaʿīfati wa-l-mawḍūʿati waʾaʾatharuhā al-sayyiʾiu fī alʾummati dāru almaʿārifi

alʾaʾalbāniyyi muḥammadun (2000). ṣaḥīḥu al-targhībi wa-l-tarhībi maktabatu almaʿārifi lil-nashri wa-l-tawzīʿi

al-ʾāʾandalusiyyu aʾabū ḥayyāna (1420h). al-baḥru al-muḥīṭi fī al-tafsīri (taḥqīqu ṣidqī jamīlin dāru al-fikri

al-bukhāriyyu muḥammadu bni ʾismāʿīla (1422h). ṣaḥīḥi al-bukhāriyyi (taḥqīqu muḥammadi zuhayrin al-nāṣiri dāru ṭawqi al-najāti

albayhaqīy aʾaḥmadu (1405h). dalāʾili al-nūbūwwati wamaʿrifatu aʾaḥwāli ṣāḥibi al-sharīʿati dāru alkutubi alʿilmiyyati

albayhaqīy aʾaḥmadu (1970). manāqibu al-shāfiʿiyyi (taḥqīqu al-sayyidi aʾaḥmada ṣaqrin maktabatu dāri al-turāthi

abnu taymiyyata aʾaḥmadu (1426h). bayānu talbīsi aljahmiyyati fī taʾasīsi bidaʿihimu alkalāmiyyati (taḥqīqu majmūʿatin min almuḥaqqiqīna majmaʿu almaliki fahdin liṭibāʿati almuṣḥafi al-sharīfi

abnu taymiyyata aʾaḥmadu (1986). minhāju al-sunnati al-nabawiyyati fī naqḍi kalāmi al-shīʿati alqadariyyati (taḥqīqu muḥammadi rashādi sālimin jāmiʿatu alʾimāmi muḥammadi bni suʿūdin alʾislāmiyyati

aljakniyyu muḥammadu alʾaʾamīni (1996). dafʿu ʾīhāmi aliāḍṭirābi ʿan āyāti alkitābi maktabatu abni taymiyyata

al-ḥākimu aʾabū ʿabdi Allāhi (1990). al-mustadraku ʿalā al-ṣaḥīḥayni (taḥqīqu muṣṭafā ʿabdi al-qādiri ʿaṭā dāru al-kutubi al-ʿilmiyyati

alḥumaydiyyu ʿabdu alʿazīzi (d.t.). tafsīru abni ʿabbāsin wamarwwayāʾutuh fī al-tafsīri min kutubi al-sunnati jāmiʿatu ummi alqurā

ḥanbalun aʾaḥmadu (1995). musnadu aʾaḥmada (taḥqīqu aʾaḥmada muḥammadin

shākirin dāru alḥadīthi

abnu ḥajarin aʾaḥmadu (1986). taqrību al-tahdhībi (taḥqīqu muḥammadi ʻawāmmati dāru al-rashīdi

alkhaṭību albaghdādiyyu (d.t.). aljāmiʻu liʾaʾakhlāqi al-rāwī waʼdābi al-sāmiʻi (taḥqīqu maḥmūdi al-ṭaḥḥāni maktabatu almaʻārifi

alkhalīliyyu aʾabū yaʻlā (1409h_). alʾirshādu fī maʻrifati ʻulamāʾi alḥadīthi (taḥqīqu muḥammadi saʻīdi ʻumara ʾidrīsa maktabatu al-rushdi

al-dhahabiyyu shamsu al-dīni (1998). tadhkirati alḥuffāẓi dāru alkutubi alʻilmiyyati

al-dhahabiyyu shamsu al-dīni (d.t.). siyaru aʾaʻlāmi al-nubalāʾi (taḥqīqu majmūʻatin min almuḥaqqiqīna biʾishrāfi al-shaykhi shuʻaybin alʾurnuʾūṭi ṭ muʾuassasatu al-risālati

al-dhahabiyyu muḥammadun (d.t.). al-tafsīru wa-l-mufassirūna maktabatu wahbata

al-rijāli rāshidun ʻabdu almunʻimi (1991). tafsīru abni ʻabbāsin al-musammā ṣaḥīfata ʻaliyyi bni aʾabī ṭalḥata ʻani abni ʻabbāsin fī tafsīri alqurʼni alkarīmi muʾuassasatu al-kutubi al-thaqāfiyyati

al-zarqāniyyu muḥammadun (d.t.). manāhili alʻirfāni fī ʻulūmi alqurʼni maṭbaʻatu ʻīsā albābiyyi alḥalabiyyi washarikāhu

al-zarkashiyyu badru al-dīni (1957). alburhānu fī ʻulūmi alqurʼni (taḥqīqu muḥammadin aʾabū alfaḍli ʾibrāhīmu dāru ʾiḥyāʾi alkutubi alʻarabiyyati ʻīsā albābā alḥalabiyyu washurakāʾihi

al-zarkalīy khayru al-dīni (2002). alʾaʾaʻlāmi (t15). dāru alʻilmi lil-malāyīni

al-zamakhshariyyu maḥmūdun (d.t.). alkasshāfi ʻan ḥaqāʾiqi ghawāmiḍi al-tanzīli dāru alkitābi alʻarabiyyi

al-sabtu khālidun (2005). al-mukhtaṣaru fī qawāʻidi al-tafsīri dāru abni alqayyimi dāru abni ʻaffāna

abnu saʻdin muḥammadun (1993). al-ṭabaqāti al-kubrā (taḥqīqu muḥammadin al-sulamiyyi maktabatu al-ṣiddīqi

al-suyūṭīy jalālu al-dīni (1974). alʾitqānu fī ʻulūmi alqurʼni (taḥqīqu muḥammadin

aʾabū alfaḍli ʾibrāhīmu alhayʾiatu almiṣriyyatu alʿāmmatu lil-kitābi

al-shantamariyyu alʾāʾaʿlamu (d.t.). aʾashʿāru al-shuʿarāʾi al-sittati aljāhiliyyīna

aʾabū shuhbata muḥammadun (d.t.). alʾisrāʾīliyyātu wa-l-mawḍūʿātu fī kutubi al-tafsīri maktabatu al-sunnati

al-shaybāniyyu aʾabū ʿamrw (2001). sharḥu almuʿallaqāti al-tisʿi (taḥqīqu washarḥu ʿabdi almajīdi hamwun muʾuassasatu alʾaʾaʿlamiyyi lil-maṭbūʿāti

abnu aʾabī shaybata aʾabū bakrin (1409h_). almuṣannifu fī alʾaʾaḥādīthi wa-l-{thāri (taḥqīqu kamāli yūsufa alḥūtu maktabatu al-rushdi

al-ṣalāḥi ʿuthmāna bn (1986). maʿrifatu aʾanwāʿi ʿulūmi alḥadīthi (taḥqīqu nūri al-dīni ʿitrin dāru alfikri dāru alfikri almuʿāṣiri

al-ṭabarāniyyu sulaymānu (d.t.). almuʿjami alkabīri (taḥqīqu ḥamdī al-salafiyyi ṭ maktabatu abni taymiyyata

al-ṭabarāniyyu sulaymānu (d.t.). almuʿjamu alʾaʾawsaṭu (taḥqīqu ṭāriqi bni ʿawaḍi Allāhi bni muḥammadin waʿabdi almuḥsini bni ʾibrāhīma alḥusayniyyi dāru alḥaramayni

al-ṭabariyyu muḥammadu bnu jarīrin (d.t.). tahdhību al{thāri watafṣīlu al-thābiti ʿan rasūli Allāhi mina alʾaʾakhbāri (taḥqīqu maḥmūdin muḥammadi shākirin maṭbaʿatu almadaniyyi

al-ṭabariyyu muḥammadu bnu jarīrin (2000). jāmiʿu al-bayāni ʿan taʾawīli alqur{ni (taḥqīqu aʾaḥmada muḥammadin shākirin muʾuassasatu al-risālati

al-ṭayyāru musāʿidun (1423h). fuṣūlun fī uṣūli al-tafsīri dāru abni al-jawziyyi

al-ṭayyāru musāʿidun (1428h). sharḥu muqaddimatin fī uṣūli al-tafsīri dāru abni aljawziyyi

ʿadiyyun aʾabū aʾaḥmada (1997). alkāmilu fī ḍuʿafāʾi al-rijāli (taḥqīqu ʿādili aʾaḥmada ʿabdi almawjūdi waʿaliyyi muḥammadi muʿawwaḍin alkutubi alʿilmiyyatu

ʿasākira ʿaliyyun (1995). tārīkhu dimashqa (taḥqīqu ʿamriw bni gharāmata alʿumarīyi dāru alfikri lil-ṭibāʿati wa-l-nashri wa-l-tawzīʿi

alʿasqalāniyyu aʾaḥmadu bnu ḥajarin (1415h_). alʾiṣābatu fī tamyīzi al-ṣaḥābati

(taḥqīqu ʻādilin aʾaḥmada ʻabdi almawjūdi waʻaliyyi muḥammadin muʻawwaḍin dāru alkutubi alʻilmiyyati

alʻasqalāniyyu aʾaḥmadu bnu ḥajarin (1995). al-talkhīṣu alḥabīru fī takhrīji aʾaḥādīthi al-rāfiʻiyyi alkabīri (taḥqīqu ḥasani bni ʻabbāsi bni quṭbin muʾuassasatu qurṭubata

alʻasqalāniyyu aʾaḥmadu bnu ḥajarin (d.t.). alʻuābu fī bayāni alʾaʾasbābi (taḥqīqu ʻabdi alḥakīmi alʾaʾanīsi dāru abni aljawziyyi

alʻasqalāniyyu aʾaḥmadu bnu ḥajarin (1379). fatḥu albārī sharḥu ṣaḥīḥi albukhāriyyi dāru almaʻrifati

ʻalā al-ʻarūsiyyi ādama muḥammadun (1981). abnu ʻabbāsin wamanhajuhu fī al-tafsīri watafsīrātuhu al-ṣaḥīḥatu fī al-thuluthi al-ʾāʾawwali mina al-qur{ni al-jāmiʻatu al-ʾislāmiyyatu

qutaybatu ʻabdi Allāhi bn (1990). almasāʾilu wa-l-ʾāʾajwibatu fī alḥadīthi wa-l-tafsīri (taḥqīqu marwāna alʻaṭiyyatu wamuḥassinin kharābatin dāru abni kathīrin

alqurṭubiyyu muḥammadun (1964). al-jāmiʻu liʾaʾaḥkāmi alqur{ni (taḥqīqu aʾaḥmada al-bardūniyyi waʾibrāhīma aʾaṭfīshu dāru al-kutubi almiṣriyyati

abnu qayyimi aljawziyyati muḥammadun (1970). al-manāru al-munīfu fī al-ṣaḥīḥi wa-l-ḍaʻīfi (taḥqīqu ʻabdi al-fattāḥi aʾabū ghuddata maktabatu al-maṭbūʻāti al-ʾislāmiyyati

abnu kathīrin ʾismāʻīlu (1997). al-bidāyati wa-l-nihāyati (taḥqīqu ʻabdi Allāhi al-turkiyyi dāru hajara lil-ṭibāʻati wa-l-nashri wa-l-tawzīʻi wa-l-ʾiʻlāni

abnu kathīrin ʾismāʻīlu (1419h_). tafsīru alqur{ni alʻaẓīmi (taḥqīqu muḥammadi shamsi al-dīni dāru alkutubi alʻilmiyyati manshūrātu muḥammad ʻaliyyi bīḍiwna

muslimu bnu alḥajjāji (d.t.). almusnadu al-ṣaḥīḥu almukhtaṣaru binaqli alʻadli ʻani alʻadli ilā rasūli Allāhi ṣallā Allāhu ʻalayhi wasallama (taḥqīqu muḥammadi fuʾuādi ʻabdi albāqī dāru iḥyāʾi al-turāthi alʻarabiyyi

al-naḥḥāsu aʾabū jaʻfarin (1408h_). al-nāsikhu wa-l-mansūkhu (taḥqīqu muḥammadi ʻabdi al-salāmi muḥammadin maktabatu al-falāḥi

al-hilāliyyu sulaymun (1425h_). aliāstīʻābu fī bayāni al-ʾāʾasbābi dāru abni al-

jawziyyi lil-nashri wa-l-tawzī‘i

al-nawawiyyu yaḥyā (1392h_). al-minhāju sharḥu ṣaḥīḥi muslimi bni al-ḥajjāji dāru ’iḥyā’i al-turāthi al-‘arabiyyi

alhaythamiyyu nūru al-dīni (1994). majma‘u al-zawā’idi wamanba‘u alfawā’idi (taḥqīqu ḥusāmi al-dīni alqudsiyyi maktabatu alqudsiyyi

yāsīnu ḥakamt (1999). mawsū‘atu al-ṣaḥīḥi al-masbūri min al-tafsīri bi-l-ma’athūri dāru alma{thiri lil-nashri wa-l-tawzī‘i wa-l-ṭibā‘ati

The Problems in the Interpretation of Ibn Abbas through Examples of his Narrations: A Critical Study

Ilham Mabrook[1]

Nayel Mamduh Abu Zaid[2]

Abstract:

The status of Ibn Abbas in the interpretation of the Qur'an made his narrations an essential material in Quranic exegesis, but these narrations were marred with weakness, fabrication, and/or strangeness. This prompted many researchers to drop them and count them as unfamiliar, either because they are not authentic or because they are from the Isra'iliyyat. This study sought to identify the sound scientific method in dealing with these narrations, evaluating them, and revealing the foundations of that method. To this end, two examples of the narrations of Ibn Abbas were discussed and examined based on the critical approach known among scholars, far from bias or subjective evaluation. The study included the component of the chain of narration and the aspect of the text. It also revised the scientific methodology in the study of traditional heritage based on the views and guidance of scholars.

Keywords: Interpretation of the aphorism, Criticism, Isra'iliyyat, Scientific Method.

(1) College of Shraia and Islamic Studies – University of Sharjah (Sharjah – U.A.E.) ilhamysara@gmail.com

(2) College of Shraia and Islamic Studies – University of Sharjah (Sharjah – U.A.E.)